قيم النيابة العامة

- **الشفافية:** العمل وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة والسلاح الفعال لمحاربة الفساد وضمان حرية الرأي والتعبير.
- **العدالة:** تكريس وتطبيق العدالة للجميع وإحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يقدم من بينات وفقا للقانون.
- **النزاهة:** إن النيابة العامة طرف نزيه في الدعوى الجزئية وتمارس اختصاصاتها في إطار الاستقصاء عن الحقيقة بكل أمانة.
- **الحيادية:** أن النيابة العامة تتجه في إجراءاتها في نطاق المساواة بين الخصوم وعدم الانحياز لأي منهم وتتيح لهم أن يحصل كل طرف على تقديم ما لديه أثناء التحقيق.
- **الاستقلال:** لا سلطان على النيابة العامة إلا ضمائر أعضائها ولا تسمح لأحد بالتدخل في اختصاصاتها في إطار مبدأ الفصل بين السلطات.
- **المساءلة أمام القانون:** وتتمثل هذه القيمة في مبدأ سيادة القانون على الجميع دون استثناء.
- **الكفاءة:** الخبرة والمعرفة المتخصصة في العمل والأداء المتميز والإبداع من اجل إرساء مبادئ العدل للجميع.
- **احترام حقوق الإنسان:** مراعاة حقوق الإنسان استناداً إلى القوانين المحلية والمواثيق الدولية.

دولة فلسطين

النيابة العامة

التقرير السنوي 2022

13

دولة فلسطين
النيابة العامة

التقرير السنوي
2022
13

فخامة الرئيس محمود عباس
رئيس دولة فلسطين

التقرير السنوي 2022

13

الإشراف العام
النائب العام المستشار أكرم الخطيب

لجنة التقرير السنوي

مساعد النائب العام
الأستاذ ياسر حماد

مدير عام الشؤون الإدارية والمالية: محمود الخليلي
مدير دائرة التخطيط: تحرير عطا
مدير دائرة العلاقات العامة: رشا نبهان
مدير دائرة البرمجة: عبد الله سودة
مدير دائرة الإعلام: صلاح أبو زهيرة
مدير دائرة النوع الاجتماعي: فاطمة الزير
رئيس قسم المتابعة والتقييم: ياسمين الفقيه

مكتب النائب العام
الهاتف: 02-2983061
الفاكس:02-2983071
البريد الإلكتروني: Ag.office@pgp.ps
الموقع الإلكتروني: www.pgp.ps
العنوان: مقر مكتب النائب العام - شارع التحرير - الارسال - البيرة - بجانب مبنى منظمة التحرير

حقوق النشر محفوظة للنيابة العامة
ويتطلب الاقتباس وإعادة نشر أية مادة إلكترونيا أو ورقيا، الإشارة إلى المصدر كالاتي:
النيابة العامة لدولة فلسطين، التقرير السنوي الثالث عشر 2022، رام الله - فلسطين.

رؤية النيابة العامة

"مجتمع فلسطيني يسوده القانون والعدل و مبدأ الفصل بين السلطات و تُحترم فيه الحقوق وتصان فيه الحريات".

رسالة النيابة العامة

نيابة عامة مهنية فاعلة ومستقلة، ومنسجمة مع مؤسسات قطاع العدالة، وقادرة على ضمان إجراءات تقاضٍ عادلة وسريعة، يكون فيها التحقيق والترافع خاضعين لمعايير الشفافية والنزاهة والحياد، كونها خصم شريف تعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون والمساواة والفصل بين السلطات في المجتمع الفلسطيني.

كلمة النائب العام

بسم الله الرحمن الرحيم

"هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا"

سورة الفتح (4)

يسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثالث عشر للنيابة العامة، والذي يعرض منجزات النيابة العامة خلال العام 2022 ، ويؤكد حرصنا على تعزيز مبدأ النزاهة والحفاظ على الشفافية المطلقة في ممارستنا لاختصاصاتنا التي اناطها القانون بالنيابة العامة، وفقاً لأهدافها الرامية لتعزيز سيادة القانون وتجسيداً لرؤية فخامة الرئيس محمود عباس حفظه الله في توطيد ركائز دولتنا الفلسطينية بإقامة العدل وحماية السلم الاهلي وصيانة حقوق الأفراد والجماعات.

فقد أفضى العمل المتكامل بين النيابات الجزئية والمتخصصة والإدارات المساندة في مكتب النائب العام إلى رفع جودة الإجراءات ومعدلات الأداء القياسية، وعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفاع نسبة الفصل إلى 89% من مجمل الملفات التحقيقية التي باشرت النيابة اختصاصها القانوني بالتحقيق والترافع فيها خلال العام والتي بلغت 47951 ملف تحقيقي منهم 40419 ملف تحقيقي ورد للنيابة العامة خلال العام 2022، و 7532 ملف تحقيق مدور من سنوات سابقة.

وشهد العام 2022 تسليط الضوء على دور النيابة العامة بالتحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء شعبنا لضمان مسائلته وعدم افلاته من العقاب، فالتضامن العالمي والمحلي الذي أوجدته جريمة اغتيال الصحفية الشهيدة شيرين أبو عاقلة ورغم وضوح الاستهداف المتعمد بهدف القتل كان من الصعب التوجه لمحاكمة الاحتلال دوليا لتحميله المسؤولية القانونية والجنائية على هذه الجريمة دون ملف تحقيقي رسمي صادر عن جهات الاختصاص يتضمن إجراءات مثبته بالتقارير والادلة الجنائية، وهذا جوهر وغاية التحقيق في جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي وممارسات المستوطنين واعتداءاتهم المتصاعدة على أبناء شعبنا وهو تحضير ملفات تحقيقية تتناسب وطبيعة الجرائم المرتكبة وتراعي الإجراءات القانونية الدولية بالخصوص لتقديمهم للمحكمة الجنائية الدولية فور مباشرتها التحقيق في جرائم الاحتلال.

وبعد انقطاع اضطراري لمدة عامين على عقد مؤتمر النيابة العامة الدولي بسبب تداعيات انتشار جائحة كورونا عقدت النيابة العامة في منتصف حزيران مؤتمرها السنوي العاشر تحت عنوان "الوصول إلى العدالة وتقديم خدمات بكفاءة وفاعلية "وذلك بالشراكة مع مجلس القضاء الأعلى الإيطالي وبمشاركة اكثر من 20 دولة، وجاء انعقاد المؤتمر ضمن تحديات استثنائية واجهت النيابات العامة وهيئات الادعاء العام في العالم خلال انتشار الجائحة التي أعادت النظر بفعالية الإجراءات والآليات المتبعة لضمان وصول المواطنين للعدالة وشكل المؤتمر فرصة لتبادل الخبرات والوصول إلى توصيات تم بالفعل البدء بتنفيذها وإدراجها بخطة النيابة التنفيذية للعام 2023.

ولم تكن التحديات التي واجهناها خلال العام مستحدثة؛ فأهم التحديات التي تعيق عملنا هو وجود الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، خاصة التي تعرقل إجراءات التحقيق وتنفيذ الأحكام واجبة النفاذ، والتحدي الثاني الذي نواجهه هو ضعف البنية التحتية والتكنولوجية لمقرات النيابات الجزئية.

وفي الختام نتقدم بالشكر لكافة الجهات المحلية والدولية الداعمة للنيابة العامة، ونقدم عظيم الشكر والتقدير لأعضاء وموظفي النيابة العامة على عملهم وجهدهم وعطائهم في سبيل تحقيق رؤية ورسالة النيابة العامة.

والله ولي التوفيق

المستشار أكرم الخطيب

النائب العام

المحتويات

10 المقدمـة

24 الملخص التنفيذي

26 جرائم تشكل خطورة على المجتمع

31 منهجية التقرير

32 الجزء الأول:
الإنجازات وفق الأهداف الاستراتيجية

32 الهدف الاستراتيجي:
نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة بكفاءة وفعالية

51 الهدف الاستراتيجي:
مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات وإطار تنظيمي ومؤسسي منسجم

65 إضاءات على العام 2022
إضاءة على "مؤتمر النيابة العامة السنوي العاشر "
إضاءة على "إجراءات النيابة العامة التحقيقية في جريمة اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة"

77 الجزء الثاني
التقرير الاحصائي الشامل

المقدمة

النيابة العامة

تنوب النيابة العامة عن المجتمع في أداء مهمة التطبيق السليم لأحكام القانون الجزائي، وتباشر الدعوى الجزائية وتحيلها وتتابعها أمام المحاكم المختصة حتى صدور حكم قطعي فيها وتتابع تنفيذ الأحكام الجزائية، وتشرف على مأموري الضبط القضائي، وعلى مراكز الإصلاح والتأهيل، وتمثل الدولة في القضايا الحقوقية التي ترفع منها أو عليها، وتراقب تطبيق أحكام القانون الجزائي على الوجه الأمثل بما يحقق احترام وحماية حقوق الإنسان.

تؤلف النيابة العامة وفقا لقانون السلطة القضائية من النائب العام الذي يمتد اختصاصه القانوني على جميع أراضي دولة فلسطين فهو رأس الهيكل التنظيمي للنيابة العامة يشرف على باقي أعضاء النيابة العامة وموظفيها قانونيا وإدارياً، وتؤلف النيابة أيضًا من مساعدي النائب العام ورؤساء ووكلاء ومعاوني النيابة العامة الذين يمارسون مهام عملهم وفق اختصاصاتهم القانونية.

ولضمان وصول المواطنين للعدالة يوجد ثلاثة عشر نيابة جزئية تمارس صلاحيات التحقيق والاتهام والترافع أمام المحاكم المختصة وفقاً لاختصاصها المكاني، وثلاثة عشر نيابة وإدارة متخصصة تمارس اختصاصها النوعي في الجرائم استناداً للمحددات القانونية المتعلقة بنوع الجريمة أو الأشخاص المرتكبين للجريمة، وأوكلت إليها صلاحيات التحقيق والاتهام والترافع أمام المحاكم المختصة.

النيابات الجزئية

تمارس النيابات الجزئية صلاحيات التحقيق والاتهام والترافع أمام المحاكم المختصة وفقاً لاختصاصها المكاني.

الرقم	النيابة	البريد الإلكتروني
1	نيابة رام الله والبيرة	Ramallah@pgp.ps
2	نيابة بيت لحم	Bethlehem@pgp.ps
3	نيابة أريحا والاغوار	Jericho@pgp.ps
4	نيابة الخليل	Hebron@pgp.ps
5	نيابة نابلس	Nablus@pgp.ps
6	نيابة جنين	Jinin@pgp.ps
7	نيابة طولكرم	Tulkarm@pgp.ps
8	نيابة قلقيلية	Qalqiliya@pgp.ps
9	نيابة سلفيت	Salfit@pgp.ps
10	نيابة حلحول	Halhul@pgp.ps
11	نيابة دورا	Dura@pgp.ps
12	نيابة طوباس	Tubas@pgp.ps
13	نيابة يطا	Yatta@pgp.ps

النيابات المتخصصة

تمارس اختصاصها النوعي في الجرائم استناداً للمحددات القانونية المتعلقة بنوع الجريمة أو الأشخاص المرتكبين للجريمة، و أوكلت إليها صلاحيات التحقيق والاتهام والترافع أمام المحاكم.

نيابة العليا

تختص بتمثيل كافة أشخاص الإدارة في الدولة في الطعون المرفوعة ضدهم من قبل القضاة وأعضاء النيابة العامة، حيث تقوم نيابة المحكمة العليا بتقديم اللوائح الجوابية والبينات والمرافعات والمذكرات القانونية بصفتها الممثلة لأشخاص الإدارة في الدولة، حيث تقوم بكل ما يقتضيه القانون في تمثيلها للإدارة أمام المحكمة العليا في هذا الشأن.

نيابة الدستورية

تختص بتمثيل كافة مؤسسات الدولة في جميع الطعون الدستورية التي ترفع منها أو عليها وفقا لنص المادة 31 من قانون المحكمة الدستورية رقم 3 لسنة 2006 وتعديلاته حيث تقوم النيابة الدستورية بتقديم اللوائح الجوابية في الطعون وحوافظ المستندات والمرافعات والمذكرات القانونية في طلبات التفسير الدستورية بصفتها الممثلة لمؤسسات الدولة.

نيابة النقض

تُتابع القضايا أمام محكمة النقض والتي هي إحدى جناحي المحكمة العليا في الوطن، وتتولى هذه النيابة اختصاص إعداد الطعون ومتابعتها امام محكمة النقض بناءً على قرار من النائب العام بالطعن فيها بالنقض ، وكذلك الرد على الطعون المرفوعة ضد النيابة العامة امام محكمة النقض، وتقديم المُطالعات الخطية للرد على هذه الطعون ، تقسم نيابة النقض إلى قسمين؛ القسم الأول حقوقي وتنظر في القضايا المرفوعة من و على الدولة، والقسم الثاني يختص بالقضايا الجزائية.

نيابة الاستئناف

تختص بالترافع أمام محاكم الاستئناف بهيئاتها الجزائية والمدنية (محكمة استئناف الخليل، محكمة استئناف القدس، ومحكمة استئناف نابلس)، حيث تقوم بالترافع أمام المحاكم المختصة، بالإضافة إلى دراسة الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف للتقرير بخصوص الطعن بها بالنقض من عدمه واتخاذ الاجرءات اللازمة لذلك ، كما وتم تكليف أعضاء نيابة متخصصين لغايات متابعة الاستئنافات أمام محمكة الجمارك الاستئنافية وكذلك الاستئنافات الخاصة بقضايا الأحداث.

نيابة دعاوى الدولة

تتطلع النيابة العامة بدور أساسي في دعاوى الدولة، فالنائب العام هو من يقيم الدعاوى التي للدولة أو إحدى مؤسساتها على أي شخص أو جهة كانت وتقام الدعاوى التي ضد الدولة ومؤسساتها على النائب العام بصفته الممثل القانوني، وتتولى نيابة دعاوى الدولة الإشراف على كافة الدعاوى المدنية ، و اعتراضات التسوية أمام كافة المحاكم على اختلاف درجاتها ، وتعقب التنفيذات المدنية.

نيابة حماية الأسرة من العنف

تعكس نيابة حماية الأسرة من العنف التزام النيابة العامة ورؤيتها في حماية النساء والأطفال ضحايا العنف ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وتحقيق الردع العام، وأبرز اختصاصاتها؛ التحقيق والترافع في جميع الجرائم داخل نطاق الأسرة الواقعة على النساء والأطفال ويشمل ذلك تلقي البلاغات والشكاوى و التنسيق والمشاركة في مؤتمرات الحالة والتي تقع داخل نطاق الأسرة وخارجها ، ومتابعة تلك القضايا أمام المحاكم المختصة، والتحقيق في قضايا الانتحار والشروع بالانتحار من قبل النساء والأطفال دون 18 سنة، وتقديم الحماية في جرائم الابتزاز الإلكتروني والواقعة على النساء والأطفال دون 18 سنة (داخل نطاق الأسرة وخارجها)، وذلك بالتنسيق مع نيابة الجرائم الإلكترونية ونيابة حماية الأحداث.

نيابة حماية الأحداث

هي نيابة متخصصة وفق نص المادة (16) من قانون حماية الأحداث رقم 4 لسنة 2016 وتعديلاتها، وتختص بإجراء الوساطة الجزائية، وإجراء التحقيقات بالدعاوى الجزائية المتهم فيها أحداث والترافع والمثول فيها امام محاكم الأحداث، واتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه الأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف والخطر المحدق والعمل على حمايتهم، والتفتيش على دور التأهيل والرعاية الاجتماعية ومراكز التدريب المهني والمشافي المتخصصة، وتلقي البلاغات بشأن الانتهاكات الواقعة على حقوق الأطفال وفق دليل شكاوى الأطفال، والعمل مع الأجسام الطلابية وتنفيذ برامج تدريبية ميدانية ومبادرات ومشاركة مجتمعية واعمال تطوعية من أجل تقديم الخدمات ورفع القدرات والمشاركة والتوعية فيما يخص الطفولة والأسرة الفلسطينية.

نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية

تختص بالتحقيق والترافع في الجرائم الاقتصادية عدة محاور اساسية تتضمن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب، ومكافحة جرائم التهرب الضريبي والجمركي ومكافحة الجرائم الاقتصادية المتعلقة بحماية المستهلك من عرض بضائع فاسدة أو منتهية الصلاحية أو مخالفة التسعيرة الحكومية أو تداول منتجات المستوطنات الغير شرعية أو الغش والاضرار بمصلحة المواطن، إضافة إلى متابعة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وتقليد وتزوير العلامات التجارية على المستوى المحلي والدولي، واخيرا الجرائم المتعلقة بالبيئة وآثارها واضرارها المتعلقة باستيراد النفايات والمخلفات الصلبة الخطرة النووية والطبية والمذيبات العضوية وكافة الجرائم البيئية المرتكبة خلافا لاحكام القوانين النافذة، ويترافع اعضاء النيابة الاقتصادية في جميع القضايا المنظورة امام المحاكم بعد انتهاء التحقيقات وفق الاختصاص سواءً امام محكمة الجمارك البدائية باختصاصها العام بمحافظات الوطن أو محاكم البداية، ومحاكم الصلح في محافظات الوطن وتتولى تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة في القضايا الاقتصادية ومتابعة التنفيذات لدى دوائر التنفيذ حسب الاصول والقانون.

نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونيّة وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تختص بالتحقيق في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وفقا للمعايير التي تتناسب مع طبيعة وخصوصية تلك الجرائم ومتطلباتها، والجريمة الإلكترونية تشمل أي فعل يرتكب باستخدام وسيلة أو نظام أو شبكة إلكترونية بطريقة غير مشروعة تخالف احكام القانون ، وتتجلى خطورتها في سهولة ارتكابها وتنفيذها واخفائها في وقت قصير وقد تكون سببا لارتكاب جرائم اخرى ولنيابة الجرائم الإلكترونية سلطة الاشراف القضائي على وحدة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جهاز الشرطة وقوى الامن، وتقوم نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية بتحليل وتقييم الدليل الفني وفقا للاحتياجات والطلبات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية الواردة اليها من كافة النيابات الجزئية والمتخصصة ومأموري الضبط القضائي وشكاوى المواطنين ذات العلاقة، حيث يتم التعامل بالقضايا الواردة بالسرعه الممكنة والسرية التامة، واحالتها إلى المحاكم المختصة للسير بإجراءات المحاكمة حسب الاصول.

نيابة الجرائم المرورية

تختص نيابة الجرائم المرورية بالتحقيق والترافع أمام المحاكم بشكل يستجيب لهذا النوع من القضايا خاصة ما يتعلق بحالات الوفاة والإصابات الجسدية، ورفع مستوى الملاحقة القضائية ومعدلات الإدانة في هذا النوع من القضايا، لضمان محاسبة ومساءلة وملاحقة الجناة وتحقيق الردع العام والخاص، وتهدف أيضا إلى رفع مستوى السلامة المرورية في الوطن بما يحقق المصلحة العامة، من خلال تعزيز العمل المشترك والجماعي مع الجهات الشريكة لتحقيق الأهداف المشتركة بما يخدم الصالح العام وتعزيز السلامة المرورية والأمان على الطرق.

نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي

تختص نيابة الجرائم الدولية في جمع وتوثيق وتقصي كافة الحقائق ودراسة المعلومات والتحقيق، وإعداد الملفات المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها الاحتلال على أراضي دولة فلسطين والتي ترقى لمستوى جرائم تدخل ضمن اختصاص وولاية المحكمة الجنائية الدولية.

وتهدف نيابة التعاون القضائي الدولي لتطوير فعالية إجراءات ملاحقة المجرمين الفارين وتطبيق الممارسات الفضلى بشأن المساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات، فالتعاون القضائي ضرورة ومصلحة مشتركة للدول ولا مجال لأي دولة لديها الإرادة في ملاحقة الجرائم والقبض على مرتكبيها أن تنأى بنفسها عن إقامة مظلة من العلاقات مع الدول الأخرى، حيث تسعى دوماً لتقرير أوجه التعاون الدولي وتطوير وتعميق علاقاتها في ميدان التعاون القضائي والقانوني وتقديم أكبر قدر من التعاون في مجال مكافحة الجريمة، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان وسيادة القانون والعمل على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجرائم الخطرة وضمان عدم إفلات المجرمين من العدالة.

نيابة جرائم الفساد

تختص بتحريك ومباشرة الدعوى الجزائية في كافة جرائم الفساد[1] من خلال التحقيق والاتهام والترافع أمام محكمة جرائم الفساد ومتابعة تنفيذ الأحكام الجزائية ذات العلاقة وفقا للقانون، ويشمل اختصاصها كافة محافظات الوطن، حيث تراعي النيابة في تحقيقاتها طبيعة جرائم الفساد المركبة والمعقدة لكشفها وملاحقة مرتكبيها لتقديمهم للعدالة وتستخدم وسائل الإثبات الحديثة والتحقيقات الموازية وتتبع المتحصلات الجرمية والعمل على حجزها تمهيداً لمصادرتها واستردادها بحكم قضائي، كما تعمل نيابة جرائم الفساد وبالتعاون مع باقي النيابات المتخصصة في مكتب النائب العام وجهات إنفاذ القانون على تتبع المتهمين والمحكوم عليهم الفارين من وجه العدالة خارج دولة فلسطين من خلال التعاون القضائي الدولي مع الجهات القضائية بالدول المختلفة وإدراج بياناتهم على قوائم الشرطة الجنائية الدولية وجلب المتهمين واسترداد المتحصلات الجرمية الناتجة عن جرائم الفساد.

نيابة الهيئات المحلية

تتولى نيابة الهيئات المحلية من خلال وكلاء النيابة المكلفين بالهيئات المحلية حسب اختصاصهم المكاني إجراءات التحقيق الابتدائي التي يتوجب عليهم القيام بها على وجه الاستعجال ودون تأخير ومتابعة كافة مراحل الدعوى الجزائية ذات العلاقة بالهيئات المحلية، من خلال تقديم لائحة اتهام إلى المحاكم المختصة والترافع أمامها، وتقوم نيابة الهيئات المحلية بتنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم الهيئات المحلية والمحاكم المختصة وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية من خلال دائرة تنفيذ الأحكام في النيابات الجزئية.

1. المحددة ضمن المادة (3) من القرار بقانون رقم (37) لسنة 2018م بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته

الإدارات والوحدات المساندة

دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية

تختص بمتابعة مذكرات المحكوميّة (الأحكام) الصادرة من المحاكم المختلفة بمختلف درجاتها وفق آلية مع الشرطة القضائية وأقسام التنفيذ في المحاكم بوصفها ممثلة للادعاء العام في دعوى الحق العام . حيث أنها تتابع عمل اعضاء وموظفي النيابات الجزئية المكلفين بتنفيذ الأحكام الجزائية النهائية الصادرة عن المحاكم الفلسطينية بما يشمل؛ استلام خلاصات الأحكام الجزائية من المحاكم، تسجيل خلاصات الأحكام على برنامج ميزان على سجل التنفيذ لدى النيابة العامة، واصدار مذكرات المحكومية وإرسالها إلى الشرطة لمتابعة تنفيذها، بالإضافة إلى نشر العديد من الأحكام الجزائية الغيابية.

المكتب الفني

يستقبل المكتب الفني شكاوى وخطابات المواطنين المقدمة للنائب العام لدراسة حيثياتها القانونية وعرضها على النائب العام، ويُراجع إستدعاءات التظلم على الحفظ، الدفوع القانونية، رد الإعتبار، وإشكالات التنفيذ لعرضها بالرأي القانوني على النائب العام، ويختص بدراسة قرارات الإتهام ومذكرات الرأي بالحفظ في الملفات التحقيقية الصادرة عن أعضاء النيابة العامة في النيابات المتخصصة لضمان سلامة إجراءاتها وعدم تعارضها مع القوانين النافذة ورفعها للنائب العام لاتخاذ المقتضى القانوني.

ويتابع المكتب الفني الحركة القضائية وقرارات الانتداب والتكليف لأعضاء النيابة العامة إضافة إلى دراسة ما يلزم من مشاريع القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات وإبداء الرأي بشأنها وإعداد المراسلات القانونية الصادرة عن النائب العام.

إدارة التفتيش القضائي

التنفتيش القضائي هو الإجراءات التي يقوم بها المفتش للبحث والتحري عن الأعمال التي يقوم بها عضو النيابة للكشف عن أوجه الخلل في الأداء من أجل وضع الحلول المناسبة للوصول إلى درجة الإرتقاء في مستوى الأداء وصولاً للتقييم، ويهدف إلى تطوير جودة العمل القضائي وضمان سير العمل وفق القانون.

وأبرز مهامها وفق نظام التفتيش على اعضاء النيابة رقم (12) لسنة 2022، التفتيش على أعمال أعضاء النيابة العامة ومراقبة سير العمل وإعداد التقارير بذلك ورفعها إلى النائب العام، إعداد تقارير الكفاية وتحديد درجة الكفاية لأعضاء النيابة، رفع التوصيات بخصوص الملاحقة التأديبية أو الجزائية لأي عضو من أعضاء النيابة إلى النائب العام وإعداد صيغ اللوائح التاديبية الخاصة بهم وعرضها على النائب العام، وإعداد بيانات الحركة القضائية، وتلقي الشكاوى المتعلقة بأعمال أعضاء النيابة والتحقيق فيها.

وحدة حقوق الإنسان

هي وحدة متخصصة ملحقة بمكتب النائب العام يرأسها أحد أعضاء النيابة العامة من درجة رئيس نيابة ويعاونه عدد كافٍ من السادة أعضاء النيابة المتخصصين في النيابات الجزئية، وتختص في تلقي الشكاوى والبلاغات والتقارير المتعلقة بـ"حقوق الانسان "والتي تنطوي على ما يعد اعتداء عليها وفحصها ودراستها ومباشرة التحقيق فيها وإعدادها للتصرف بعد العرض على النائب العام. ومتابعة كافة القضايا المتعلقة بـ"حقوق الانسان" التي يجري تحقيقها وفحصها بكافة النيابات. هذا بالإضافة إلى وظائفها الأساسية المتمثلة في: استقبال ومعالجة شكاوى الجمهور المتعلقة بالنيابة العامة أو المرافق أو الموظفين الخاضعين لإشرافها. وإجراء رقابة على دمج حقوق الإنسان في عمل الدوائر والوحدات الداخلية في النيابة العامة، سواءً في مكتب النائب العام أو في نيابات المحافظات، وكذلك في المرافق الخارجية الواقعة ضمن ولاية النيابة العامة، وهي تحديداً أماكن الحرمان من الحرية. والتأكد من تلبية ضمانات المحاكمة العادلة لجميع المواطنين، مع بذل جهد خاص لضمان محاكمات عادلة للفئات الضعيفة أو المهمشة. والمشاركة في عملية مواءمة وتحديث التشريعات المحلية حسب التزامات فلسطين الدولية بخصوص حقوق الإنسان. والعمل على رفع القدرات والتطوير المهني المتعلق

بحقوق الإنسان، وتبادل الممارسات الفضلى، والتشبيك بين أعضاء النيابة العامة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

الإدارة العامة للتخطيط والسياسات

تعتبر الوحدة الأساسية في تطوير النيابة العامة في مختلف المجالات فهي تقوم بشكل عام على تحقيق محورين رئيسين وهما إعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذية وإعداد دراسات الإحتياج المتعلقة بكافة مجالات العمل في النيابة العامة سواء تلك المتعلقة بتطوير وبناء قدرات كوادرها والاحتياجات المتعلقة بتحديث وتحسين مرافقها وبنيتها التحتية وما يرتبط بذلك من تطوير مقترحات المشاريع المرتبطة بها والتواصل المستمر مع الجهات الداعمة لقطاع العدالة، بالإضافة إلى تقديم مقترحات السياسات الخاصة بتطوير الجوانب الفنية والتقنية للنيابة العامة للنهوض بمستوى الأداء والارتقاء بدورها على الصعيد المحلي والدولي.

ترتكز الإدارة العامة في عملها على مبدأ المشاركة الموسعة والتنسيق والتعاون مع كافة الاطراف والشركاء في داخل النيابة العامة وخارجها مع الاستناد إلى التوجهات والأولويات الواردة في خطة الحكومة، وبمشاركة جميع الجهات الداخلية ذات العلاقة تقوم باعداد الخطط التنفيذية وما يرتبط بها من خطة المتابعة والتقييم، إضافة إلى ما تقوم به من تقديم مقترحات السياسات الخاصة بتطوير الجوانب الفنية والتقنية للنيابة العامة.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

تختص بتشغيل وتطوير كافة البرامج والانظمة العاملة في النيابة العامة، و هي برنامج إدارة سير الدعوى ميزان وبرنامج الارشفة الإلكتروني والموقع الإلكتروني للنيابة العامة وبرنامج الشؤون الإدارية وإدارة المكتبات و برنامج اللوازم والبريد الإلكتروني و برنامج الرقابة على السجون و برنامج المتابعة و التقييم و برنامج الندوبات والموقع الإلكتروني الخاص بلجنة تنفيذ قرارات مجلس الامن.

كما تقوم بإدارة مركز معلومات خاص بالنيابة العامة في مكتب النائب العام، لاستضافة كافة الانظمة والبرامج الخاصة بالنيابة العامة وتلبية احتاجاتها من سيرفرات ومساحات تخزين و انظمة تشغيل وانظمة رقابة وحماية وامن المعلومات وانظمة نسخ احتياطي، بالإضافة إلى الاشراف وتطوير وإدارة الشبكات

الداخلية والبنية التحتية الإلكترونية في مكتب النائب العام والنيابات الجزئية وكافة الأجهزة المتصلة بالشبكة من أجهزة حاسوب وطابعات وكاميرات مراقبة وأجهزة اتصال داخلي، كما تقوم بتدريب موظفي و اعضاء النيابة العامة على استخدام الأجهزة الحاسوبية و كافة البرامج العاملة في النيابة العامة و تزويدهم بالدعم الفني اللازم.

الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية

تتكون من اربع دوائر حسب الهيكل التنظيمي المعتمد للنيابة العامة وهي؛ "دائرة الموارد البشرية، دائرة الشؤون المالية، دائرة المخازن والمشتريات، دائرة الخدمات المساندة".

تتولى دائرة الموارد البشرية استقطاب وتعيين الكادر البشري المؤهل للقيام بمهام العمل المطلوبة كما تقوم بمتابعة ملفات الموظفين من تاريخ التعيين ولغاية انتهاء خدمتهم وبما يتخلل هذه الفترة من ترقيات، علاوات، اجازات، متابعة دوام وغيرها، في حين تتولى دائرة الشؤون المالية اعداد موازنة النيابة العامة كما تتولى موضوع إدارة مضبوطات النيابة العامة والعمل على تجهيز وصرف المطالبات المالية الخاصة بالموردين، اما دائرة اللوازم والمشتريات فهي المسؤولة عن رفد مكاتب النيابة العامة باللوازم والخدمات كما تقوم بإدارة المخازن والعهد، وتتولى دائرة الخدمات المساندة توفير الصيانة اللازمة للمباني ومتابعة المركبات التابعة للنيابة العامة.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة

تختص ببناء وتعزيز الخطاب الإعلامي للنيابة العامة بهدف الحفاظ على جسور التواصل مع المواطنين ووسائل الإعلام، وبناء علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات على المستوى المحلي والدولي، ويشمل اختصاصها إصدار البيانات الصحفية وتغطية الفعاليات الداخلية ونشرها وتغذية وتحديث الموقع الإلكتروني وصفحات النيابة العامة على مواقع التواصل الاجتماعي، واعداد المواد الإعلامية التوعوية ونشرها، وتلقي شكاوي المواطنين سواء الواردة لوسائل الإعلام أو على مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للنيابة وعرضها على النائب العام لاتخاذ المقتضى القانوني وفق الاصول، بالإضافة إلى دورها في الإشراف والمتابعة على كافة المطبوعات والنشرات التي تصدر عن النيابة العامة.

وحدة النوع الاجتماعي

تسعى النيابة العامة عبر وحدة النوع الاجتماعي إلى تعزيز إدماج ومأسسة منظور ومفاهيم النوع الاجتماعي اتصالاً بحقوق الإنسان الأساسية تحرص على صون كرامة الفرد والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات دون أي تمييز، كما تعمل النيابة العامة على ضمان تقديم الخدمات وفق أسس ومعايير قائمة على سيادة القانون والعدالة وضمان المساواة والحياد والشفافية وصولاً إلى تحقيق الجودة في توفير تلك الخدمات، وتكون منسجمة مع الالتزامات والمواثيق الدولية وهذا لا يتوفر إلا من خلال تحقيق الاستثمار الأمثل بموارد النيابة العامة البشرية والمالية وبضمان توفير بيئة مؤسسية تتيح لطواقمها الاطلاع بكامل الاختصاصات الممنوحة لهم.

الملخص التنفيذي

- باشرت النيابة العامة إجراءاتها القانونية في (47951) قضية تحقيقية، فصلت منها (42876) قضية تحقيقية، أي ما نسبته(89%) من مجمل القضايا الواردة خلال العام 2022 والمدور من سنوات سابقة.

عدد القضايا التي باشرت النيابة العمل فيها خلال العام

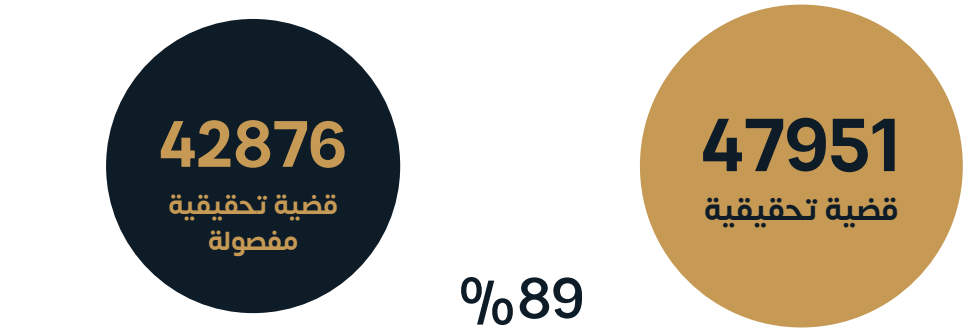

- ورد للنيابة العامة، خلال العام (40419) قضية تحقيقية شكلت نسبة قضايا الجنايات (5%) وقضايا الجنح(77%)، فيما بلغت نسبة المخالفات (16%) وشكلت العوارض(2%) من مجمل القضايا الواردة.
- بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد (33%) تنفيذ جزائي خلال العام بارتفاع نسبته (4%) عن العام السابق .
- فصلت النيابة العامة من مجمل قضايا المخدرات الواردة (حيازة مخدرات وتعاطيها، الاتجار بالمخدرات، تنمية المخدرات وزراعتها) خلال العام ما نسبته (97%) من مجمل القضايا الواردة.
- ورد لنيابة حماية الأحداث 2282 ملف تحقيقي انهت إجراءاتها التحقيقية في (2136) ملف تحقيقي بنسبة فصل (94%) من مجمل الوارد والمدور.

الإنجازات على مستوى الملفات التحقيقية

جرائم تشكل خطورة على المجتمع

قضايا جرائم القتل

سجلت النيابة العامة خلال العام (39) قضية قتل؛ منها (27) قضية قتل عمد و(10) قضايا قتل قصد، وقضية واحدة قتل تمهيداً لإرتكاب جناية،وقضية واحدة قتل لأحد الأصول، حيث بلغ عدد الضحايا (44) ضحية،منها (37) من الذكور و(2) من الإناث البالغين، بينما بلغ عدد الضحايا من الأطفال (الإناث) (1) ضحية ، وعدد الضحايا الذكور من الأطفال (3) ضحايا.

توزيع قضايا جرائم القتل على النيابات الجزئية حسب نوع القضية وجنس الضحية

المجموع	قتل عمد	قتل قصد	المجموع	بالغين		أطفال		المجموع	محال للمحكمة	قيد التحقيق
				ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			
نيابة الخليل	5	2	7	7	1	0	0	8	3	4
نيابة أريحا	2	0	2	2	0	0	0	2	1	1
نيابة جنين	7	4	11	11	1	0	0	12	4	7
نيابة رام الله	3	1	4	4	0	0	0	4	2	2
نيابة طولكرم	1	0	1	1	0	0	0	1	1	0
نيابة قلقيلية	2	0	2	2	0	0	0	2	1	1
نيابة طوباس	1	0	1	0	0	1	1	2	0	1
نيابة نابلس	2	2	4	4	0	0	0	4	2	2
نيابة سلفيت	1	0	1	0	0	1	0	1	1	0
نيابة حلحول	2	0	2	2	0	0	0	2	2	0
نيابة دورا	1	0	1	1	0	0	0	1	1	0
نيابة يطا	2	1	3	4	0	1	0	5	1	2
المجموع	29	10	39	38	2	3	1	44	19	20

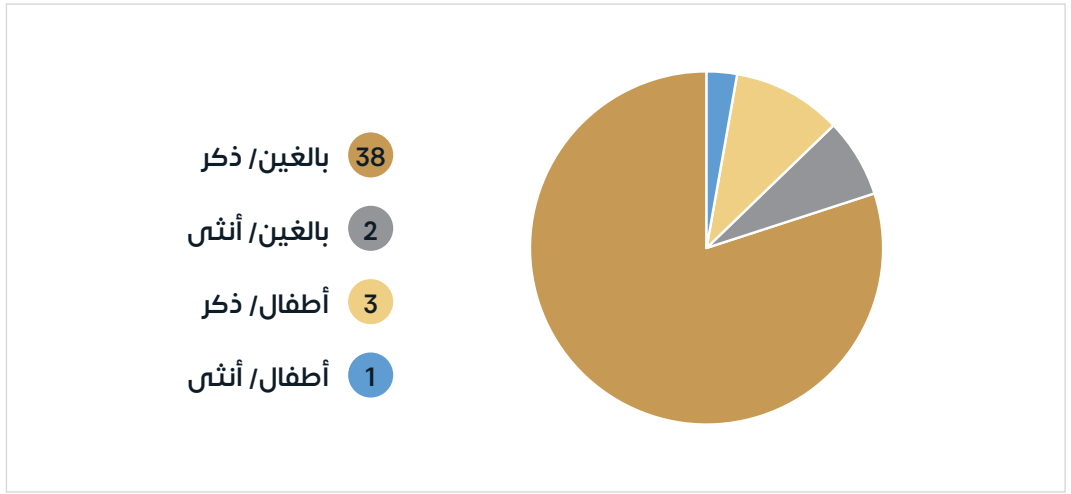

عدد الضحايا في جرائم القتل حسب الجنس

قضايا المخدرات

خلال العام 2022 بلغ عدد قضايا المخدرات الواردة للنيابة العامة 1258 قضية موزعة حسب التهمة كالآتي:

- **قضايا حيازة وتعاطي المخدرات:** بلغ مجموع قضايا حيازة وتعاطي المخدرات (1150) قضية أي بنسبة (91.4%) من مجموع الوارد.
- **قضايا الاتجار بالمخدرات:** بلغ مجموع قضايا الاتجار بالمخدرات (91) قضية بنسبة (7.2%) من الوارد.
- **قضايا تنمية وزراعة المخدرات**: بلغ مجموع قضايا تنمية وزراعة المخدرات (17) قضية بنسبة (1.4%) من الوارد.

عدد قضايا المخدرات حسب التكييف القانوني للتهمة، 2022

النيابة	حيازة وتعاطي المخدرات	الاتجار بالمخدرات	تنمية وزراعة المخدرات	مجموع الوارد	مجموع القضايا المفصولة		مجموع المفصول	نسبة المفصول من مجموع الوارد
					محال محكمة	حفظ		
رام الله	298	37	3	338	318	12	330	98%
نابلس	103	10	1	114	111	0	111	97%
جنين	91	4	3	98	93	2	95	97%
طولكرم	172	2	2	176	173	1	174	99%
قلقيلية	108	4	3	115	113	0	113	98%
سلفيت	14	0	0	14	14	0	14	100%
الخليل	52	8	1	61	56	2	58	95%
حلحول	18	2	0	20	20	0	20	100%
بيت لحم	94	5	3	102	97	1	98	96%
طوباس	29	4	0	33	33	0	33	100%
أريحا	119	10	0	129	112	7	119	92%
يطا	25	2	1	28	27	0	27	96%
دورا	27	3	0	30	28	0	28	93%
المجموع	1150	91	17	1258	1195	25	1220	97%

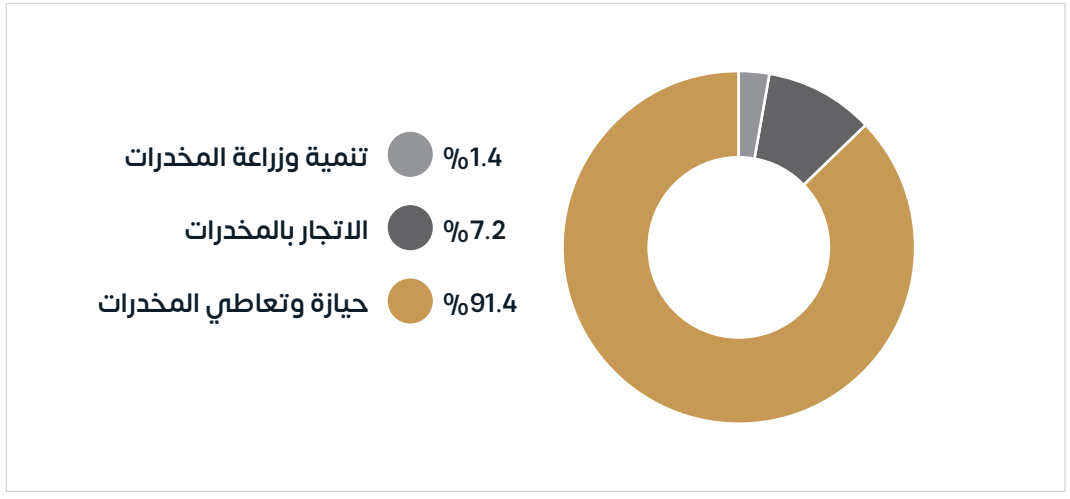

نسبة قضايا المخدرات الواردة للنيابة العامة حسب التكييف القانوني للتهمة

تنفيذ الأحكام الجزائية

بعد صدور الأحكام الجزائية النهائية من المحاكم بمختلف انواعها ترسل إلى النيابة العامة للتنفيذ. حيث يبين الجدول التالي عدد القضايا التنفيذية الجزائية المدورة والواردة والمنفذة خلال عام 2022 فيما يلي أبرز النتائج:

- **مجموع القضايا التنفيذية المدورة والواردة:** بلغ عدد القضايا التنفيذية المدورة والواردة خلال العام (56150) قضية.
- **عدد قضايا التنفيذات الجزائية المنفذة خلال العام:** بلغ عدد قضايا التنفيذات الجزائية المنفذة خلال العام (18697) قضية.
- **نسبة القضايا المنفذة إلى الواردة من مجموع القضايا الواردة والمدورة:** بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد (33%) تنفيذ جزائي خلال العام وذلك بنسبة زيادة بلغت (4%) عن العام السابق.

عدد قضايا التنفيذات الجزائية حسب النيابات الجزئية للعام 2022

النيابة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المنفذة	المدور اللاحق	نسبة التنفيذ حسب النيابة
رام الله	7750	3108	10858	2438	8420	22%
نابلس	4128	654	4782	919	3863	19%
جنين	3337	1459	4796	1295	3501	27%
الخليل	2403	1601	4004	869	3135	22%
طولكرم	4019	4029	8048	4527	3521	56%
قلقيلية	929	804	1733	845	888	49%
طوباس	846	1800	2646	1342	1304	51%
سلفيت	453	174	627	202	425	32%
أريحا	878	1274	2152	844	1308	39%
حلحول	1442	1358	2800	1410	1390	50%
دورا	2059	812	2871	893	1978	31%
بيت لحم	6580	2720	9300	2622	6678	28%
يطا	974	559	1533	491	1042	32%
المجموع	35798	20352	56150	18697	37453	33%

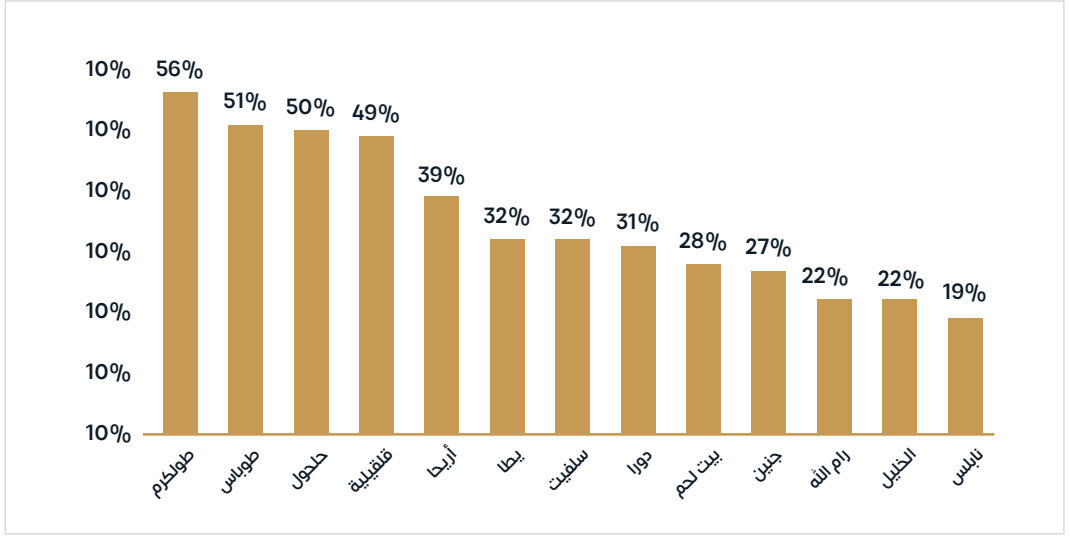

نسبة التنفيذات الجزائية حسب النيابة الجزئية

منهجية التقرير

تم اعداد التقرير انسجاماً مع خطة التنمية الوطنية التي أقرتها الحكومة الفلسطينية (السياسات العامة) 2021-2023، واستراتيجية قطاع العدالة المرتبطة بها، وبناءً على الخطة التنفيذية للنيابة العامة للعام 2022، حيث تم التركيز على ربط الإنجازات بالنتائج المرتبطة مباشرة مع الأهداف الاستراتيجية لقطاع العدالة وهما الهدف الاستراتيجي الأول (نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة بكفاءة وفعالية) والهدف الاستراتيجي الثاني (مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات واطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الادوار) ، وهو ما يضمن قياس مساهمة النيابة العامة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وقياس مؤشرات الاداء والاستهداف المتحقق وفق ما تضمنه اطار النتائج.

وقد تم تحديد اربعة نتائج للهدف الاستراتيجي الأول وهي (إجراءات ومراحل الدعوى الجزائية تتم بكفاءة وفعالية من خلال النيابات الجزئية والمتخصصة، عمل النيابة العامة متوافق والتشريعات الناظمة لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، آليات الحق في الوصول إلى العدالة معززة والخدمات المقدمة للمواطنين ذات جودة، آليات فعالة للرقابة والتفتيش والمساءلة) إضافة إلى ثلاثة نتائج للهدف الاستراتيجي الثاني وهي (علاقات وتعاون متبادل في المسائل القضائية على المستوى المحلي والدولي، بيئة تقاضي وبنية تحتية وتكنولوجية متوافقة مع المعايير الدولية، اطار تنظيمي وبناء مؤسسي منسجم ومتكامل الأدوار).

كما تضمن التقرير العديد من البيانات الاحصائية والتي استخلصت من برنامج سير الدعوى الجزائية (ميزان2) الخاص بالنيابة العامة، وبعد معالجة البيانات تم تصنيفها في جداول تقاطعية لتعبر عن حجم الأعمال والإنجازات وبما ينسجم مع مؤشرات الأداء (KPIs) كما وردت في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة والخطة التنفيذية للنيابة العامة للعام 2022.

كما تم تسليط الضوء على أكثر القضايا شيوعا والتي تشكل النسبة الاكبر من الوارد السنوي للنيابة العامة، إضافة إلى القضايا الأكثر خطورة على المجتمع.

الإنجازات وفق الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول:

نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة بكفاءة وفعالية

النتيجة الأولى:

إجراءات ومراحل الدعوى الجزائية تتم بكفاءة وفعالية

باشرت النيابة العامة إجراءاتها بتحريك الدعاوى الجزائية ومباشرتها وفق اختصاصها الأصيل بإمتلاك سلطة التحقيق والإتهام والترافع ومتابعة تنفيذ الأحكام الجزائية ذات العلاقة فقد أنهت النيابة العامة خلال العام 2022 إجراءات التحقيق في (42876) ملف تحقيقي من مجموع الوارد والمدور والذي بلغ (47951)، اي بنسبة فصل (89%) من المجموع الكلي للمدور والوارد.

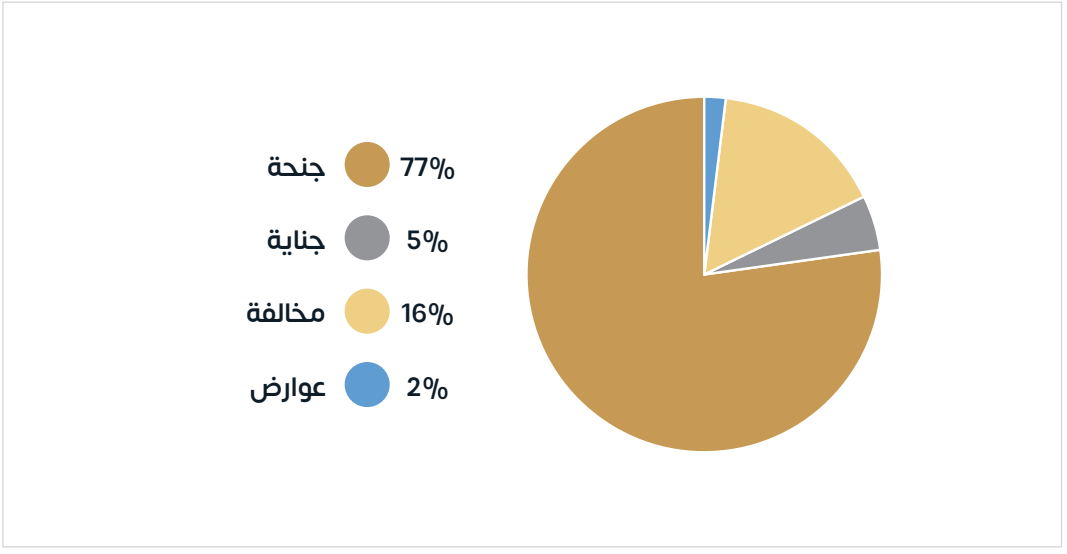

نسبة الوارد من القضايا التحقيقية حسب الوصف الجرمي

وفقًا لأحكام المادة (152) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 وتعديلاته، صدر 1160 قرار اتهام بجنايات و 6923 قرار حفظ من مجمل الملفات المحالة من النيابات الجزئية والمتخصصة إلى مكتب النائب العام ليتم تدقيقها من قبل النائب العام أو أحد مساعديه .

ضمن توجه النيابة العامة إلى التخصص في التعامل مع القضايا التحقيقية تم العمل على دعم عمل النيابات المتخصصة.

فخلال العام أنهت نيابة حماية الأحداث إجراءاتها القانونية (فصل وإنهاء التحقيقات) في (2136) دعوى تحقيقية بنسبة فصل (94%) من مجمل الدعاوى التحقيقية الواردة والمدورة أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي والمتهم فيها أحداث والبالغة (2282) ملف تحقيقي، فيما بلغ عدد المدور للعام 2023 في مكاتب نيابة حماية الأحداث في النيابات الجزئية (146) دعوى تحقيقية، وهو مؤشر على حرص أعضاء نيابة الأحداث على عدم تأخير التصرف بدعاوى الأحداث وفق نطاق حماية الأحداث المنصوص عليه قانوناً.

وقد بلغ عدد من تم توقيفهم من الأحداث المتهمين في هذه الدعاوى التحقيقية (172) حدث من أصل (2282) حدث تم إحالتهم لمكاتب نيابة حماية الأحداث في النيابات الجزئية، وذلك بانخفاض عن العام 2021 حيث بلغت نسبة الموقوفين من العدد الإجمالي (7%)، وذلك وفقا للقانون وتطبيقا لتعليمات عطوفة النائب العام بوضع معايير للتوقيف خلال التدريبات التي أجريت لأعضاء نيابة الأحداث والمتابعة والتقييم لحالات التوقيف.

شاركت النيابة العامة ومن خلال نيابة التعاون القضائي الدولي في إعداد مسودة مشروع قانون الجرائم الدولية والذي يجرم ويعاقب على الجرائم المحددة في ميثاق روما سعياً لإقراره، لما لهذا القانون من أهمية لتجريم الأفعال التي تشكل جرائم موصوفة ضمن ميثاق روما في القانون الفلسطيني.

ومن خلال نيابة حماية الاسرة من العنف تم إنجاز المسودة النهائية من دليل التقاضي الاستراتيجي في قضايا العنف ضد النساء، إضافة إلى المشاركة الفاعلة بمراجعة نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات الذي تم اعتماده، ضمن تكاملية العمل مع النيابات والدوائر المختصة في النيابة العامة والتي تتداخل معها في الاختصاص النوعي خلال مراحل التحقيق والإحالة للقضايا التحقيقية وتقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بالإجراءات والآليات الواجب مراعاتها في القضايا الواقعة على

النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن خارج نطاق الأسرة، تم العمل على إعداد وتطوير دليل إجراءات عمل نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية للتعامل مع النساء والفتيات الضحايا في موضوع الجرائم الإلكترونية وما تطلبه ذلك من لقاءات وتدريبات من أجل تنفيذ الدليل الارشادي الخاص بالجريمة الإلكترونية ضد النساء، بالإضافة إلى التنسيق مع النيابة المختصة لعرض نتائج المسح الإقليمي الشامل للقوانين والخدمات المتعلقة بالعنف الإلكتروني ضد النساء في المنطقة وتحديد الأولويات الرئيسية للتصدي للعنف الإلكتروني ضد النساء في الدول العربية، وفي ذات الإطار وبالتعاون مع نيابة حماية الأحداث تم العمل على تطوير دليل إضافي للتحويل والتنسيق بشان الأطفال، كما وتم العمل على ضمان توحيد الإجراءات المتبعة في القضايا المتخصصة من خلال عقد تدريب لرؤساء النيابات الجزئية والمتخصصة على الخدمات المستجيبة للنساء ودليل إجراءات العمل الموحد.

كما وانتهجت نيابة حماية الأسرة من العنف آلية تنسيق وتعاون مع الجهات ذات العلاقة للقيام بدورها المناط بها وفق القانون لتحقيق المصلحة الفضلى للضحايا، فقد كان لها مشاركة فاعلة في جميع مؤتمرات الحالة الخاصة بقضايا العنف ضد النساء داخل نطاق الأسرة وقضايا الابتزاز الإلكتروني إضافة لقضايا الاعتداءات الجنسية خارج نطاق الأسرة، كما تم المشاركة بمراجعة وموائمة دليل إجراءات مؤتمر الحالة للنساء المعنفات مع وزارة التنمية الاجتماعية، وبالتعاون مع وزارة شؤون المرأة تم مراجعة نظام التحويل الوطني.

وعلى صعيد نيابة الجرائم الاقتصادية تم العمل على تطوير آليات التفتيش وتطوير محاضر الاستدلال مع التركيز على الملفات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالتعاون مع جهات الاختصاص وجهات الضبط القضائي، هذا وقد باشرت النيابة المختصة خلال العام إجراءاتها القانونية في (1297) ملف تحقيقي، وانهت إجراءاتها في (86%) من إجمالي الملفات التحقيقية الواردة خلال العام 2022 والمدورة من سنوات سابقة، حيث تم إنجاز الملفات وإحالتها إلى المحكمة المختصة من خلال بناء ملفات تحقيقية من شأنها الحصول على احكام قضائية رادعة.

أثمرت الجهود المبذولة في العام 2022 بنتائج إيجابية انعكست على تحصيل المال العام من قبل وزارة المالية وذلك من خلال إجراءات النيابات المتخصصة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة بالشأن ، حيث بلغت المبالغ المالية المحصلة والمحكوم بها لصالح خزينة الدولة خلال العام (19,270,585.5) شيكل.

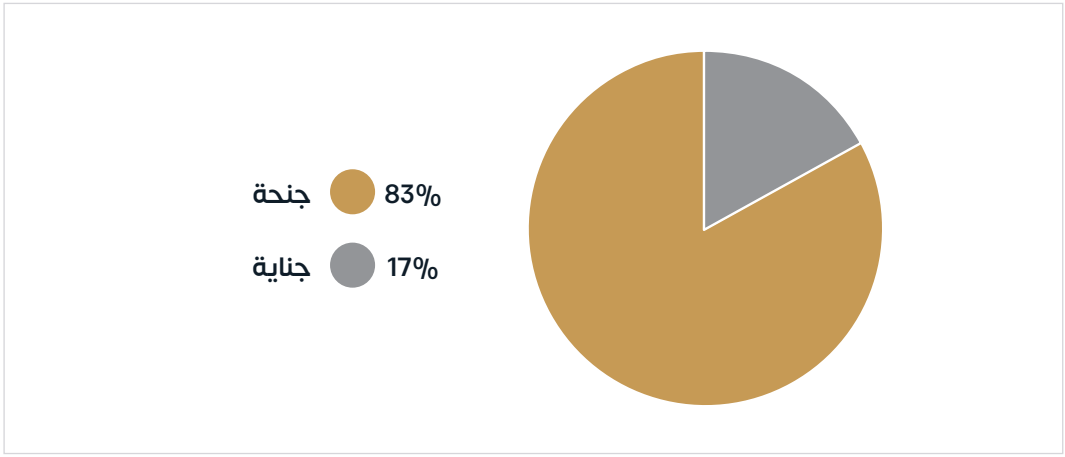

نسبة الوارد من قضايا الجرائم الاقتصادية حسب الوصف الجرمي

وضمن اختصاص النيابة العامة الأصيل في تنفيذ الأحكام الجزائية واجبة النفاذ بما يضمن سيادة وتطبيق القانون وبالشراكة والتكامل مع المحاكم والشرطة القضائية عملت النيابة العامة ومن خلال دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية على تنفيذ ما يرد من أحكام جزائية وفق إجراءات ممنهجة وموحدة تضمن سرعة التنفيذ والحفاظ على الحقوق، وفي العام 2022 تمكنت النيابة العامة من تنفيذ (18697) حكماً جزائياً من أصل (56150) حكماً جزائياً ، أي بنسبة تنفيذ بلغت (33%) ، بالتعاون مع الشرطة القضائية، وتم نشر العديد من الأحكام الجزائية الغيابية لدى جريدة الحياة والجريدة الرسمية بواقع 258 حكم جزائي، وانسجاماً مع التوجهات الاستراتيجية للنيابة العامة والمتعلقة بزيادة تنفيذ الأحكام الجزائية تم البدء بالإجراءات اللازمة لعملية الربط الإلكتروني مع الشرطة القضائية من خلال برنامج ميزان.

وبهدف زيادة كفاءة وفعالية التحقيقات والملاحقات القضائية عبر الحدود، واستخدام التحقيقات المشتركة وأساليب التحقيق الخاصة، وتطوير مهارات أعضاء النيابة العامة في استخدام قنوات الاتصال المباشر بين هيئات الادعاء العام والنيابات النظيرة، قامت النيابة العامة ومن خلال نيابة التعاون القضائي الدولي بالمشاركة الفاعلة في الفعاليات القانونية الدولية وكان أبرزها المشاركة في المنتدى الأورو-متوسطي الثالث للنواب العموم إضافة إلى إطلاق شبكة EMJNet مما يبسط ويسرع التعاون في المسائل الجنائية مما يجعل نقاط الاتصال EMJNet ونقاط الاتصال Eurojust أكثر نشاطًا، باستخدام دليل EMJ كأداة أولية للاتصال بين SPCs - الاتحاد الأوروبي MS وEurojustg، كما تم المشاركة في اجتماعات فريق خبراء CrimEx (خبراء التعاون القضائي في الدول الأورو متوسطية) الدورية وإعداد مسودة مشروع قانون التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، والمشاركة في ورشة عمل بالتعاون مع برنامج "يورو ميد عدالة" في شبكة اليورو جست حول الجرائم الإلكترونية، ودورة تدريبية بالتعاون مع الإنتربول لمكافحة الإتجار بالبشر والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إضافة إلى مشاركة النيابة المختصة في إعداد مسودة مشروع قانون التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية.

النتيجة الثانية:

عمل النيابة العامة متوافق والتشريعات الناظمة لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.

حرصت النيابة العامة على توافق إجراءاتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وضمان تطبيق القواعد المقررة في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية وتلبية ضمانات المحاكمة العادلة لجميع المواطنين وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة، فمن خلال وحدة حقوق الإنسان تم العمل على رصد انتهاكات التعذيب ومتابعة البلاغات والشكاوى المقدمة من الموقوفين والنزلاء ومباشرة التحقيق فيها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ففي العام 2022 تم تسجيل 15 ملف تحقيقي يتعلق بقضايا ادعاءات تعذيب وانتهاكات بحق مواطنين تمت خلال إلقاء القبض عليهم و/ أو اثناء تدوين اقوالهم، حيث وردت الشكاوى المتعلقة بهذه الملفات من النيابات الجزئية (نيابة أريحا، نيابة قلقيلية، نيابة يطا، نيابة الخليل، نيابة طولكرم)، وبعد استكمال جميع الإجراءات القانونية تم إحالة 8 ملفات منها إلى النيابة العسكرية، وجاري العمل على استكمال الإجراءات المتعلقة بباقي الملفات ذات العلاقة، ولضمان إجراءات تحقيق فورية ونزيهة وفاعلة ومراعية لحقوق الإنسان فقد تم إعداد دراسة تحليلية حول آلية التحقيق وجمع المعلومات في شكاوى التعذيب وإساءة المعاملة التي ترد إلى وحدة حقوق الإنسان من قنوات مختلفة والوقوف على الثغرات في هذه الآليات والإجراءات القانونية والعملية التي يتوجب اتخاذها، وفي ذات السياق تم إصدار تعليمات وتوجيهات إدارية حول آلية توثيق جرائم التعذيب وإساءة المعاملة والإجراءات التفصيلية المتعلقة بآلية التحقيق وجمع الأدلة والمرفقات التي تعزز بناء ملف تحقيقي متكامل.

وبما يتعلق بمراكز الحرمان من الحرية وضمان حقوق النزلاء تم العمل على تطوير النظام الرقابي الإلكتروني وتدريب أعضاء النيابة العامة المكلفين في وحدة حقوق الإنسان على إستخدام النظام وما يحتويه من نماذج وتقارير تم إعدادها وفق المعايير الدولية، وفي العام 2022 تم إجراء 192 زيارة لأماكن الحرمان من

الحرية وتوثيقها على النظام الإلكتروني وإعداد التقارير ذات العلاقة، إضافة إلى ما تم إتخاذه من تنسيق مع جهات الاختصاص لتمكين هيئات الرصد الوطنية من إجراء الزيارات الميدانية حيث بلغ عدد الزيارات التي تم التنسيق لها (50) زيارة، وفي سبيل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالزيارات تم عقد العديد من الاجتماعات مع ممثلين عن جميع هذه الهيئات وإجراء زيارات مشتركة لأماكن الحرمان من الحرية واعداد دراسة تحليلية لنظام الشكاوى لدى وحدة حقوق الإنسان وتحديد الثغرات التي تتعلق في تتبع الشكاوى والتوصيات التي ترد إلى الوحدة من هيئات الرصد، إضافة إلى ما تم عقده من مشاورات مع الهيئة المستقلة لبناء وتصميم آلية فعالة ومستدامة لإحالة ومتابعة شكاوى التعذيب التي تقدم للهيئة.

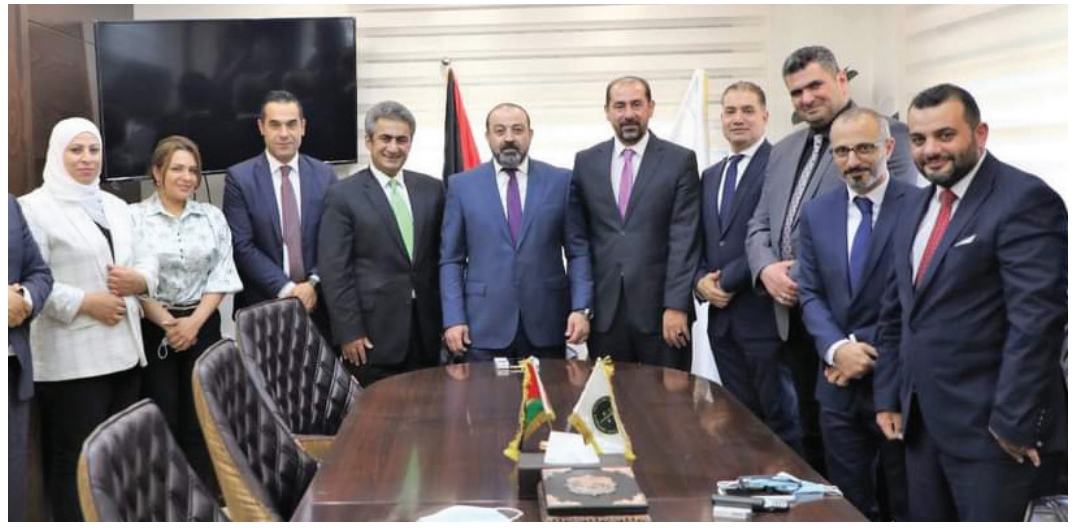

ولغايات تعزيز آليات العمل بشأن الوساطة الجزائية للأحداث تم إعداد المبادىء التوجيهية لوسطاء الأحداث للعمل بموجبها، إضافة إلى البدء بالعمل على إعداد دليل للتفتيش على دور الرعاية الاجتماعية وأماكن احتجاز الأحداث والأطفال، ودليل آخر حول نظام المراقبة/ومشاريع اعادة الدمج والتأهيل للأطفال المخالفين للقانون، إضافة لإعتماد وإقرار مبادئ إرشادية للمعاملة الصديقة للطفل خلال الإجراءات القانونية أمام النيابة العامة.

وفي ذات السياق عملت نيابة حماية الأحداث على تقديم خدمات تعليمية وإرشادية للنزلاء من الأطفال داخل دور الرعاية الاجتماعية ونظارات الأحداث في كافة المحافظات، من خلال عقد لقاءات تعليمية بشأن حقوقهم وضماناتهم وآليات حماية انفسهم من المخاطر وحثهم على الاستجابة للإصلاح والعودة إلى العيش بالمجتمع واندماجهم به، وتزويدهم بإرشادات قانونية بحقوقهم كنزلاء في تقديم أي تظلمات لما هو في مصلحتهم الفضلى اثناء الإجراءات القانونية في الدعوى الجزائية، كما قامت نيابة حماية الأسرة من العنف بتقديم محاضرة لمرشدات السجون حول تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء على خلاف مع القانون في مركز الإصلاح.

وبالتكامل مع المجتمع المدني وكافة المؤسسات ذات العلاقة تم العمل على توفير المساعدة القانونية المجانية وحق التمثيل القانوني للأحداث وضمان تطبيق نص المادة (10) من قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث، وقد تم خلال عام 2022 تقديم المساعدة القانونية (392) حدثاً وذلك في الجرائم من نوع الجنح والجنايات.

وبما يتعلق بالوساطة في قضايا الأحداث وبهدف إعادة إدماج الأحداث وتحويلهم خارج النظام القضائي بأسرع وقت ممكن وتحويلهم إلى برامج اجتماعية تم العمل على تطوير قدرات الوسطاء المجتمعيين للبدء بممارسة مهامهم المكلفين بها وفق المبادئ التوجيهية للوسطاء التي تم إقرارها من قبل الجهات المختصة،

وفي العام 2022 تم إنجاز (1412) إجراء وساطة، منها (40 وساطة للإناث)، (1372 وساطة للذكور) من أصل (2295) من أطراف الدعاوى التحقيقية الواردة لمكاتب نيابة حماية الأحداث في النيابات الجزئية والمتهم فيها أحداث مرتكبي جرائم من نوع الجنح والمخالفات خلال عام 2022، ويتبين وجود زيادة ملحوظة في تفعيل وتطبيق نظام الوساطة في فلسطين من قبل أعضاء نيابة حماية الأحداث، فقد بلغت نسبة إجراء الوساطة من مجموع الملفات المدورة والواردة خلال العام 2022 ما نسبته (61%).

وبالتكامل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وبهدف تعزيز الجانب الوقائي من الجريمة والحفاظ على النسيج الاجتماعي ومن منطلق المسؤولية الاجتماعية وإستجابة لمعايير حقوق الإنسان إلى جانب الإجراءات القانونية ومن خلال وثيقة التعليمات الموقعة بين النيابة العامة والشرطة تم التركيز على الجوانب المتعلقة بحقوق المتهم المتعاطي أو المدمن وزيادة فرصة تعافيه وإدماجه في المجتمع من خلال آليات الاستجابة للعلاج، إبلاغ ذوي المدمنين وذلك في سبيل طلب علاجهم، ومنع المتعاطين للمرة الأولى من الاختلاط بالنزلاء ذوي السوابق الجنائية.

إيماناً من النيابة العامة بعدالة الأحداث والأطفال وإدراكاً منها باتساع دائرة المخاطر على الأطفال وتحقيقاً للعمل على إصلاحهم وتأهيلهم كمتهمين وحفاظا على حقوقهم ومنعاً لانتهاك ضماناتهم ومحاربة الاستغلال الواقع على الأطفال بما ينسجم مع التشريعات بعدالة الأطفال والأحداث تم اصدار كتيب إدارة الحالة للطفل المعرض للخطر وخطر الانحراف والخطر المحدق المهدد لحياته.

إضافة إلى ما قامت به نيابة حماية الأحداث من تدريبات مشتركة مع العديد من أجهزة إنفاذ القانون وجهات الضبط القضائي لضمان سلامة الإجراءات وأفضل الممارسات في التعامل مع الأطفال والأحداث ومنها تدريبات مكثفة لأفراد الشرطة وضباط الأجهزة الأمنية من مرتبات التحقيق والعمليات والمستشارين القانونية، وفي ذات السياق قامت نيابة حماية الأسرة من العنف بتدريب طاقم التحقيق في هيئة مكافحة الفساد حول إجراءات التحقيق من منظور نوع اجتماعي وحقوق

الانسان، إضافة إلى المشاركة مع المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية في مؤتمر حول أثر القيم الثقافية والبنيوية على العنف المبني على النوع الاجتماعي واهمية تفعيل الشكوى لتحريك القضايا الجزائية في العنف الاسري.

ومن منطلق مسؤوليتها بتوفير الحماية للأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف والخطر المهدد لحياتهم، تمكنت نيابة حماية الأحداث خلال عام 2022 من توفير الحماية لـ (202) طفل من خطر فقدان الحياة أو الإيذاء أو الانتحار أو التسول، وعمالة الأطفال، والتواجد في بيئة خطرة وغير أمنة، والأطفال تحت سن الثانية عشر الذين ارتكبوا أفعال معاقب عليها بالقانون وغير ملاحقين عليها جزائيا، و الأطفال المعرضين للعنف والاستغلال الجنسي والاقتصادي والتسرب المدرسي والابتزاز الإلكتروني.

كما وشاركت النيابة العامة ومن خلال وحدة حقوق الإنسان في الفريق الوطني لتنفيذ التوصيات الخاصة بلجنة مناهضة التعذيب ومراجعة التدخلات على توصيات لجنة إتفاقية مناهضة التعذيب وقائمة المسائل المتعلقة وإبداء الملاحظات عليها بالشراكة مع النيابات والدوائر ذات العلاقة مثل دائرة النوع الاجتماعي ونيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة حماية الأحداث، كما تم عقد لقاءات تشاورية حول اللجنة الفرعية الاوروبية الفلسطينية لحقوق الانسان والحكم الرشيد وسيادة القانون حول حقوق النساء والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي وجرائم القتل الجنسائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ولضمان حصول الضحايا من الفئات المهمشة على حقهم في التمثيل المبكر تم عقد لقاء تشاوري حول مذكرة تفاهم بشأن التمثيل المبكر بمشاركة النيابات المتخصصة ذات العلاقة.

ومن منطلق حرص النيابة العامة على ضمان وتعزيز إدماج النوع الاجتماعي في كافة الإجراءات تم تشكيل فريق مساند لدائرة النوع الاجتماعي حيث تم تحديد الإطار المرجعي والمهام لأعضاء الفريق والذي يضم في مدراء الإدارات والدوائر والنيابات المتخصصة في مكتب النائب العام من الكادر الإداري، بالإضافة إلى زيادة تمكين أعضاء النيابة العامة من النساء من خلال تطوير مهارات القيادة والإدارة لعدد من أعضاء النيابة العامة النساء بهدف تطوير أداء المشاركات وإكسابهم المهارات المطلوبة في القيادة والإدارة الفعالة وفق طبيعة عملهن في النيابة العامة.

من أجل تكريس حق المشاركة لدى الأطفال، نفذت نيابة حماية الأحداث وبالشراكة والتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال جلسة مساءلة اتيح من خلالها لأعضاء مجلس أطفال فلسطين المنتخبين مسائلة كافة الجهات المختصة بعدالة الأطفال، بالإضافة إلى إستمرار تنفيذ الأنشطة المتعلقة بنادي عدالة الأطفال بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم ففي هذا الشأن تم تنفيذ (54) مبادرة استهدفت (32) مدرسة بحيث تم التركيز على (160) طالب وطالبة في المرحلة الأولى حيث تم إطلاعهم على المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل والتشريعات السارية والاتفاقيات الدولية والحماية اللازمة لأنفسهم ولغيرهم من الأطفال، وفي المرحلة الثانية تم إستهداف (330) طالب وطالبة بتدريبات تم عقدها من قبل أعضاء النادي من الطلاب.

بهدف تعزيز نظام الحماية للأطفال وتنفيذ البرامج والمشاريع الإصلاحية والتأهيلية للأحداث وتطبيق نهج إصلاحي لإجراءات الوساطة والمحاكمة وأفضل الممارسات بشأن التدابير وتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية للأحداث حيث تم عقد لقاءات تشاورية وتدريبات مع جهات الاختصاص مثل القضاة في محاكم الأحداث، تدريبات مشتركة مع الوزارات المختصة بنظام الحماية للأطفال بالتعاون مع مؤسسة إنقاذ الطفل.

انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية وبناءً على انضمام دولة فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، وتحديد الاختصاص الإقليمي للمحكمة في الحالة الفلسطينية بالأراضي التي تحتلها اسرائيل من عام 1967 وتحديداً الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وإلتزاماً بالمرسوم الرئاسي رقم (3) لسنة 2015 الصادر عن فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية وما تبعه من مرسوم رقم (8) لسنة 2017م بشأن تشكيل

فريق عمل للجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية برئاسة النيابة العامة، ووفقاً لاختصاصاتها والمهام المناطة بها وتكريساً لحق المواطن الفلسطيني في أرضه وحفاظاً على كرامته وحقوقه تمضي النيابة العامة قدماً في رصد وتوثيق وإعداد الملفات لكافة الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينين، ورفع الملفات ذات العلاقة للمحكمة الجنائية الدولية بالطرق الدبلوماسية المعتمدة.

وفي العام 2022 قامت نيابة الجرائم الدولية برصد وتوثيق الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة لجنائية الدولية بالشراكة والتنسيق مع كافة الجهات الوطنية المختصة، وفريق عمل الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وخاصة هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير والمنظمات غير الحكومية المختصة وهيئة الجدار والاستيطان، وتركزت الملفات التي تم إعدادها في الممارسات التالية:-

- توثيق الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بما فيها جريمة الابرتهايد (الفصل العنصري).
- مباشرة التحقيق فى العديد من الملفات المتعلقة بإبعاد ونقل سكان الأرض المحتلة أو جزء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها وقيام دولة الاحتلال الاستعماري على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل اجزاء من سكانها إلى الأراضي التي تحتلها، والاستيلاء على الأراض والحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات، ومن أمثلة الملفات التي ووثقتها نيابة الجرائم الدولية ملف التحقيق الخاص بالخان الأحمر والملف الخاص بواد الحمص وملف حمصة الفوقا وملف مسافر يطا،
- توثيق الجرائم التي ترتكب بحق الأطفال ضمن ملف واحد شامل.
- توثيق جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للأسرى والإهمال الطبي المتعمد المتعلق في الأسرى.
- جمع وتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية المرتكبة في غزة مثل (استهداف المدنيين وقتلهم واستهداف المنشآت المدنية وتعمد شن هجوم مسلح مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن قتل مدنيين وسيكون هجوم مفرطا قياسا مع المكاسب العسكرية المتوقعة من هذا الهجوم وقتل الأسرى والجرحى وتدمير الممتلكات والهجوم على المستشفيات).
- توثيق جرائم الإرهاب وتمويله المقترفة من قبل قطعان المستوطنين ومموليهم وتجمع الأدلة والمعلومات اللازمة من كافة المصادر المتوفرة والتي ترصد

الاعتداءات الإرهابية من قبل المستوطنين وطرق تمويلهم، بالإضافة إلى معاينة مواقع هذه الاعتداءات الارهابية وتوثيقها واتخاذ الإجراءات الممكنة على أرض الواقع، وذلك رغم الحماية التي توفرها دولة الاحتلال لهؤلاء الإرهابيين من خلال المعيقات القانونية الجائرة أو بتطبيق سياسة الأمر الواقع. وقد أسفرت التحقيقات المتعلقة بالاعتداءات الإرهابية من قبل المستوطنين المتطرفين عن تحديد أكثر من (60) جماعة إرهابية متطرفة، حددت التحقيقات دوافع وأهداف ومجالات عمل تلك الجماعات، حيث تحمل افكاراً متطرفة أو نازية تحظى بحماية الاحتلال. ورصدت التحقيقات عدد كبير من الاعتداءات الإرهابية المنفذة من طرفهم، ووقفت على مصادر تمويلهم ومؤسسيهم والجهات الداعمة لهم، والمناطق التي تنشط بها تلك الجماعات. وقد بلغ عدد الاعتداءات التي نفذها المستوطنون 1,187 اعتداء، تراوحت بين مشاركة جيش الاحتلال اقتحاماته للمدن والتجمعات الفلسطينية والاعتداء المباشر على المواطنين وممتلكاتهم، تقوم نيابة الجرائم الدولية أيضاً بتوثيق الاستهداف المباشر للمتظاهرين بالرصاص الحي أو أي انوع أخر من السلاح بقصد الحاق أذى خطير بجسمهم سواء في الضفة الغربية أو في غزة.

النتيجة الثالثة:

آليات الحق في الوصول إلى العدالة معززة والخدمات المقدمة للمواطنين ذات جودة

تحقيقاً لرؤية النيابة العامة لتيسير وصول المواطنين للعدالة والحصول على الخدمات ذات جودة وما يتطلبه ذلك من تفعيل قناة إتصال وتواصل مع المواطن تمكنه من تقديم الشكاوى والتظلمات وفي هذا السياق ومن خلال نيابة حماية الأحداث تم توفير خدمة نظام شكاوى الأطفال حول أي انتهاكات لحقوق الأطفل والأحداث عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتخصيص رقم إتصال مباشر، إضافة إلى إعداد دليل إدارة شكاوى الأطفال المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة خلال الإجراءات القانونية والمراحل التي تمر بها الشكوى بداية من تسجيلها والتعامل معها والدراسة والتحليل ووضع التوصيات، حيث بلغ عدد الشكاوى التي تم التعامل معها وفق آليات دليل شكاوى الأطفال (44) شكوى.

ولضمان وصول خدمات العدالة تم التركيز على المناطق المهمشة ففي مجال خدمات عدالة الأحداث تم إقرار خطة عمل مشتركة للحد من استغلال الأطفال والعمل على حمايتهم مع كافة الجهات الشريكة بعدالة الأحداث والمجتمع المحلي ومن الأنشطة التي تم تنفيذها ورشة عمل تحت شعار "حماية أطفالنا في القدس" تم عقدها في بلدة العيزرية.

بهدف ضمان جودة الخدمات المقدمة من النيابة العامة للمواطنين وملائمتها للإحتياجات الخاصة لهم بحيث تكون مراعية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي تم عقد عدد من التدريبات المتخصصة ومنها دورة تدريبية حول إدماج النوع الاجتماعي في الخدمات المقدمة من النيابة العامة استهدفت موظفي الاستقبال في النيابات الجزئية حيث تم التركيز على آليات الإدماج وتطوير وتعزيز مهارات الموظفين بالتدخلات والأدوات الممكنة في إطار عملهم كموظفي استقبال في النيابات الجزئية للوصول إلى إجراءات عادلة وفق الاحتياجات لمتلقي الخدمة من النيابة العامة.

كما جرى التنسيق والتعاون مع وزارة التربية والتعليم بما يخص الإجراءات القانونية التي تضمن بيئة تعليمية آمنة لكافة الطلبة والمعلمين، إضافة إلى التنسيق مع وزارة النقل والمواصلات بهدف رفع قدرات موظفي وحدة الرقابة الميدانية والتفتيس في الوزارة بصفتهم مأموري ضبط قضائي لممارسة عملهم الرقابي على مهن المواصلات وتعزيز السلامة المرورية.

كما وقامت نيابة حماية الأسرة من العنف ولغرض رفع الوعي المجتمعي حول القوالب النمطية التي تعيق مسار التقاضي امام النساء وكبار السن وذوي الاعاقة والأطفال تم عقد 18 لقاء مسجل ومصور تشمل ندوات وحلقات إذاعية ومتلفزة بالتنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة، كما تم مشاركة النيابة المختصة في حلقة تلفزيونية حول موضوع جهوزية المحاكم الفلسطينية في قضايا العنف ضد النساء ومدى التزام في ضمانات المحاكمة العادلة في قضايا العنف ضد النساء وإجراءات سير الدعوى.

ومن منطلق دور النيابة العامة في توفير الحماية والوقاية من الجريمة وتيسير الوصول للخدمات، قامت نيابة حماية الأسرة من العنف وبالتعاون مع مؤسسة أدوار للتغير الاجتماعي بعقد جلسات حوارية حول تقديم خدمات للنساء وضحايا العنف واذكاء الوعي المجتمعي في الخدمات المقدمة في موضوع الحماية ، إضافة إلى مشاركتها في إعداد المسودة الأولى الخاصة بتحديث الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وبالشراكة مع مؤسسة تنمية واعلام المراة تام تم عقد تدريب ضمن مشروع الناجيات يقدن التغيير بهدف تعزيز قدرات النساء الناجيات من العنف من حيث المهارات والتوجهات وضمان وصولهن للخدمات النفسية والاجتماعية حيث استهدف التدريب عدد من أعضاء النيابات والدوائر المتخصصة (حماية الأسرة ،مكافحة الجرائم إلكترونية، الأحداث، دائرة النوع اجتماعي)، كما تم العمل على تطوير منظومة الحماية للنساء والفتيات من العنف وتعزيز الاستجابة الفاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني حول إجراءات النيابة في التدخل في القضايا الجزائية والمعيقات التي تواجهنا في حماية النساء المعنفات.

وقد نفذت نيابة حماية الأحداث يوم دراسي حول واقع دور الرعاية واماكن احتجاز الأطفال في جامعة النجاح الوطنية بالشراكة مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بحضور ومشاركة 170 طالب وطالبة من كلية القانون.

شاركت نيابة الجرائم المرورية في العديد من المبادرات المجتمعية بالشراكة مع جهات الاختصاص، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات ذات العلاقة وكان أبرزها مؤتمر عقد السلامة المرورية والذي أشرف على تنظيمه المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامه بالشراكة مع عدد من المؤسسات الحكومية والاهلية ومؤتمر التنمية المستدامة في السلامة المرورية الدولي المحكم.

وفي ذات السياق تم عقد العديد من الأنشطة المجتمعية والإنسانية والجولات الميدانية من قبل نيابة حماية الأحداث بهدف التوعية بحقوق الأطفال ومنها إجراء زيارات إلى دور الرعاية الاجتماعية ومراكز الحماية ودور الايتام والمدارس وتنفيذ مبادرات داخل عدد من المؤسسات مثل قرية الأطفال sos ، ومكتبة دار الايمان ودار اليتيم العربي للأطفال ومركز حماية وتنمية ودار الأمل وقسم سرطان الأطفال في مستشفى النجاح.

كما ونفذت النيابة العامة وخلال العام 2022 حملة توعية وفيما يتعلق بعدالة الأحداث تم نشر ما يزيد عن (15) من الفيديوهات التوعوية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى (19) نشاط توعوي ركز على الوساطة الجزائية واتفاقية حقوق الطفل وضمانات الأحداث والحماية الأسرية وكيفية تقديم شكاوى الأطفال والمساعدة القانونية المجانية للأحداث، بالإضافة إلى إستهداف ستة جامعات فلسطينية بجداريات إرشادية تتعلق بعدالة الأحداث والأطفال بهدف رفع المعرفة ورفع القدرات للطلبة بعدالة الأحداث والأطفال وإجراءات الوساطة الجزائية، وآليات حماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم في إطار العدالة الجزائية.

كما تم التركيز على وسائل التوعية المكتوبة حيث تم طباعة عدد (1000) من دليل شكاوى الأطفال، (1000) بروشور بشأن الحماية للأطفال من الابتزاز الإلكتروني، (1000) بروشور بصيغة قصة حول آليات تقديم الشكاوى والحماية من المخاطر، و(500) كتيب الحماية الأسرية للطفل.

وفيما يتعلق بتمكين المواطنين ضحايا الممارسات الإسرائيلية للوصول للعدالة وتقديم الشكاوى وتوثيق الانتهاكات التي تتم بحقهم، قامت نيابة الجرائم الدولية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع وعي المواطنين حول آلية تقديم الشكاوى المتعلقة بالجرائم الدولية وضرورة إجراء الصفة التشريحية للشهداء والسعي لتوثيق إجراءات الطب الشرعي بالفيديو في كافة مراكز الطب الشرعي في المحافظات.

النتيجة الرابعة:

آليات فعالة للرقابة والتفتيش والمساءلة

ومن منطلق حرص النيابة العامة على ضمان سلامة الإجراءات في الملفات التحقيقية وعملاً بنظام التفتيش القضائي رقم (12) لسنة 2022 الصادر عن مجلس الوزراء، وتماشياً مع خطة التفتيش والرقابة قامت الإدارة العامة للتفتيش القضائي في مكتب النائب العام بتفعيل آليات الرقابة من خلال الزيارات الميدانية لمتابعة عمل أعضاء النيابة العامة في مختلف النيابات الجزئية والمتخصصة وإعداد تقارير الأداء الخاصة بهم، إضافةً إلى ما قامت به الإدارة من إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة في الشكاوى الواردة إليها حسب الأصول حيث تم فصل (22) شكوى من إجمالي الشكاوى المنظورة خلال العام 2022 وعددها (49) شكوى (32 شكوى مدورة من العام السابق و17 شكوى وردت خلال العام 2022).

وشاركت إدارة التفتيش القضائي في رحلة دراسية إلى المملكة الأردنية الهاشمية خاصة بأتمتة التفتيش القضائي ، لغايات حوسبة إجراءات العمل لديها انسجاماً مع خطتها وأهدافها.

كما حرصت النيابة العامة على الاستفادة وتبادل الخبرات الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال التفتيش القضائي حيث شاركت الإدارة العامة للتفتيش القضائي بأعمال المؤتمر الأول لأجهزة التفتيش القضائي للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط المنعقد في المملكة المغربية.

وخلال العام 2022 جرى العمل والتنسيق مع العديد من الجهات على قضايا ومحاور من شأنها تعزيز الوصول إلى العدالة وتحسين الخدمات كالتعاون مع ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد بما يحقق النزاهة والشفافية في العمل الحكومي لمكافحة جرائم الفساد، إضافة إلى التنسيق مع وزارة الحكم المحلي لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وتعزيزًا لمبدأ الشفافية والمساءلة أصدرت النيابة العامة تقريرا يرصد إنجازاتها للعام 2021 مع العمل على تدعيم الإنجازات بالبيانات والأرقام الاحصائية المستخرجة من برنامج سير الدعوى الجزائية ميزان، وشملت البيانات جميع القضايا الواردة والتي تم توزيعها حسب التخصص مع التركيز على أكثر التُهم تكراراً، وكذلك تم الإشارة إلى خُلاصة الأحكام الصادرة وحالة الملفات ونسبة الفصل من الوارد والمدور وما تم تنفيذه من وارد التنفيذات الجزائية، وكذلك ما يتعلق بدعاوى الحكومة وما تم تحصيله لصالح خزينة الدولة وكذلك تم الإشارة إلى ملفات العدل العليا وما يرتبط بها من تفصيلات وهو ما يعكس جميع أعمال النيابة العامة بالأرقام، وفي ذات السياق تم إعداد تقارير ربعية رصدت التقدم في الأنشطة المخطط لها على المستوى القطاعي ومستوى النيابة العامة بحيث تم قياس المؤشرات الكمية والنوعية التي تم وضعها في الخطة الاستراتيجية والتنفيذية وإطار النتائج الاستراتيجي وقد تم إعتماد العام 2019 أساس لقياس المؤشرات.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات واطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الادوار

النتيجة الأولى:

علاقات وتعاون متبادل في المسائل القضائية على المستوى المحلي والدولي

أولاً على المستوى المحلي

بهدف توحيد الإجراءات تسعى النيابة العامة لتعزيز التعاون وتنسيق الجهود مع جهات الضبط القضائي والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة ، وقد تم تنظيم العديد من الاجتماعات والورش والتدريبات المشتركة، وكان ابرزها :

- تفاهمات وتعاون وتنسيق مع جهاز الشرطة الفلسطينية ومنها التوقيع على وثيقة تعليمات مشتركة بين النيابة العامة والشرطة بشأن إجراءات التعامل مع مدمني المخدرات والمؤثرات العقلية أو المتعاطين للمرة الأولى بهدف حماية النسيج الاجتماعي من خلال اللجوء إلى الوسائل البديلة في حالات نص عليها القانون، إضافة إلى ما تضمنته الوثيقة من تدابير وإجراءات وقائية تعزز المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى المشاركة في أعمال المؤتمر الثالث المشترك بين النيابة العامة والشرطة الفلسطينية، الذي ركز في محاوره على قضايا الجرائم الإلكترونية والأحداث والأسرة والنوع الاجتماعي.
- ورش عمل ولقاءات مشتركة مع عدد من جهات الضبط القضائي لتوحيد الجهود في مكافحة الجريمة وبناء الملفات التحقيقية وإطار العمل التكاملي لتذليل كافة العقبات التي تحول دون انفاذ القانون ومن هذه اللقاءات (ورشة مع جهاز الأمن الوقائي، ولقاءات مع وزارة الزراعة، تدريبات واجتماعات مشتركة مع سلطة جودة البيئة.)

- التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجامعات، لغايات تعزيز الثقافة القانونية وإكساب طلاب القانون الخبرات العملية القانونية وتبادل الخبرات حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة بيرزيت.
- الشراكة مع كليات الحقوق والقانون في الجامعات، حيث تم عقد العديد من الأنشطة والفعاليات المشتركة والتي ركزت على عدالة الأحداث ومنها يوم دراسي حول واقع دور الرعاية واماكن احتجاز الأطفال في جامعة النجاح الوطنية بالشراكة مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، بالإضافة إلى عقد العديد من التدريبات العملية والميدانية للطلبة حيث تم إستهداف ما يقارب (700) طالب وطالبة، وعقد لقاءات تنسيقية تشاورية مع عمداء كليات الحقوق والقانون في الجامعات الفلسطينية لتعزيز سبل التعاون فيما يخص العيادات القانونية والخطط المستقبلية وتقديم الخدمات والأبحاث والدراسات اللازمة.
- تطوير التعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء فيما يتعلق بالإحصائيات الخاصة بالأمن والعدالة ضمن المؤشرات الدولية والمحلية التي تتوافق مع التشريعات والقوانين النافذة، لأهميتها في قياس واقع الجريمة في فلسطين وتأثير ذلك على رسم السياسات والخطط الهادفة لمكافحة انتشار الجريمة.

ثانياً على المستوى الدولي

إنطلاقاً من رؤيتها لبناء شبكة علاقات دولية لتبادل المعلومات والخبرات القانونية لتعزيز التعاون القضائي عملت النيابة العامة خلال العام 2022 على توثيق و توطيد العلاقات مع نيابات الدول الإقليمية والدولية من خلال توقيع أو تفعيل مذكرات التفاهم والتعاون القضائي والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات الدولية وتقديم

اوراق علمية عكست واقع عمل النيابة العامة الفلسطينية وما حققته من إنجازات، وشكلت المشاركات والعلاقات الدولية علامة فارقة في تطور العمل القانوني والقضائي الفلسطيني العربي والدولي المشترك مما يساهم في تذليل العقبات المتعلقة في ملاحقة الجرائم العابرة للحدود والتي تهدد الأمن القومي لبلادنا.

وفي الربع الثاني من العام 2022 نظمت النيابة العامة مؤتمرها السنوي العاشر تحت عنوان "الوصول إلى العدالة وتقديم خدمات بكفاءة وفاعلية " وذلك بالشراكة مع مجلس القضاء الأعلى الإيطالي وبدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وبمشاركة 30 وفداً من 22 دولة.

وقد كان للنيابة العامة مشاركة فعالة في مؤتمر الرابطة الدولية للمدعين العامين السابع والعشرين تحت عنوان "دور الظواهر العالمية باعادة تشكيل نظم العدالة الجنائية" حيث تم عرض تجربة النيابة العامة الفلسطينية في الاستِجابة لتداعيات انتشار جائحة كورونا من خلال ما تم تبنيه من سياسات وتعليمات وإجراءات تضمن تطبيق القانون بالتوازي مع ضمان حقوق الإنسان، وكذلك المشاركة في الاجتماع السنوي الثاني لجمعية النواب العموم العرب في المملكة العربية السعودية والتي تُعد دولة فلسطين من الدول المؤسسة للجمعية والتي تهدف إلى مكافحة الجرائم المنظمة من خلال تعزيز التعاون القضائي والقدرات الفنية

والإدارية لأعضاء النيابات العامة في مجال مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتم خلال الاجتماع التركيز على قضايا الاحتيال المالي والأمن السيبراني وصلتهما بالجرائم المنظمة عبر الوطنية.

وفي ذات السياق شاركت النيابة العامة في منتدى الأورومتوسطي الرابع للنواب العامين المنعقد في لاهاي، حيث تم عرض الخطوات التي اتخذتها دولة فلسطين لمكافحة الجرائم العابرة للحدود على الصعيد التَّشريعي و إجراء التحقيق والادعاء والمحاكمة والإجراءات الاحترازية، وتعزيز فاعلية التعاون على المستويين المحلي والدولي، وذلك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتحقيق الفاعلية المرجوة في مكافحتها.

إضافة إلى ما سبق كانت أبرز أوجه التعاون الدولي على النحو التالي:

المشاركة وعرض التجارب القانونية العملية في المحافل الدولية

حيث شاركت النيابة العامة في أعمال المنتدى الإقليمي للنيابات العامة في القارة الإفريقية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط بشأن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود مع التركيز على حماية الأطفال والمنعقد في جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى المشاركة في أعمال منتدى العدالة العالمي(WJF 2022) المنعقد في لاهاي والذي تم فيه تقديم ورقة متخصصة حول نظام إدارة برنامج سير الدعوى الجزائية (ميزان)، المشاركة بورقة متخصصة في المؤتمر الوطني حول حماية حقوق الأطفال والطفلات أثناء الإجراءات القانونية المنعقد في الأردن بهدف تطوير وتطبيق الآليات الدولية الخاصة بتنفيذ التفتيش على أماكن احتجاز الأحداث تم عقد زيارة للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الأردن، والمشاركة في ندوة علمية حول العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية في العاصمة المغربية الرباط والمنظمة من قبل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والتي هدفت إلى تعزيز القدرات حول الممارسة الحسنة في مجال بدائل العقوبات السالبة للحرية.

وعبر تقنية الاجتماع عن بعد وبالتعاون مع برنامج "يورو ميد عدالة" في شبكة اليورو جست تم المشاركة باجتماع حول الجرائم الإلكترونية المتعلقة بأمن المعلومات والدليل الإلكتروني وكيفية التحقيق في الجرائم الإلكترونية، وورشة عمل أخرى حول الجهود العالمية والممارسات في مكافحة تهريب المخدرات والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وورشة عمل بشأن متابعة تحويل الأموال: "طرق التحقيق

في غسل الأموال والجرائم المالية من اجل محاربة الجريمة المنظمة"، وبالتعاون مع الإنتربول تم المشاركة في دورة تدريبية لمكافحة الإتجار بالبشر والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبهدف تعزيز التعاون القضائي في المسائل الجزائية وتيسير عملية تسليم المجرمين وتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وتطوير البطاقات التعريفية والأدلة ووثائق تحليل الفجوات واليات حفظ الأدلة الرقمية والعمل بموجبها وتعميمها على كافة العاملين في قطاع العدالة لمختلف الدول والتدريب عليها تم المشاركة في اجتماعات فريق خبراءCrimEx (خبراء التعاون القضائي في الدول الاورومتوسطية) الدورية والمنبثق عن برنامج "يورو ميد عدالة" في شبكة اليورو جست.

مذكرات تفاهم وتعاون مشتركة مع مؤسسات دولية

توقيع مذكرة تعاون مشتركة مع مؤسسة انقاذ الطفل والتي ركزت على التعاون في مجالات التوعية والتنمية والمشاركة المجتمعية، وتعزيز قدرات العاملين مع الأطفال في المؤسسات الشريكة ذات العلاقة، بالإضافة إلى بناء قدرات الطلبة في كليات القانون الفلسطينية من اجل الوصول إلى المجتمعات المهمشة، بما يتوافق مع احتياجات قطاع عدالة الأحداث وقطاع حماية الطفولة وفق الخطط الوطنية وعبر القطاعية.

توقيع وثيقة تفاهمات مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي والتي ركزت على تعزيز التعاون الفاعل والمستدام بين الطرفين لدعم منظومة عدالة الأطفال.

توقيع مذكرة تفاهم مع المنصة العربية للتطوع والمشاركة المجتمعية من أجل تحقيق تعاون مثمر في العمل التطوعي وتنفيذ المبادرات والتوعية المجتمعية وتبادل الخبرات والخدمات والوسائل التكنولوجية والتدريب والمشاركات المحلية والإقليمية والدولية ودعم طلائع الشبكة الأكاديمية الوطنية للجامعات الفلسطينية.

لقاءات على المستوى المحلي والدولي

بهدف تنسيق الجهود ومناقشة التحديات والآليات التي من شأنها تعزيز إنفاذ القانون وضمان وصول المواطنين إلى العدالة وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في المسائل القانونية، بما يتلائم مع التشريعات الوطنية والمعايير الدولية، تم عقد العديد من اللقاءات كان أبرزها اللقاء مع (ممثليه الاتحاد الأوروبي ، وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون، رئيس بعثة ممثليه روسيا الاتحادية، سفير دولة اليابان، رئيس ممثلية جمهورية المانيا الاتحادية، سفير المملكة المغربية، مدير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب...)

كما تم المشاركة في حلقة النقاش التي نظمتها منظمة العفو الدولية حول آليات التوثيق المستخدمة والادلة التي تم الاستناد عليها والمنهجية القانونية المتبعة في تقرير منظمة العفو الدولية (أمنيستي) والذي صدر في الأول من فبراير 2022، بعنوان "نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين" .

النتيجة الثانية:

بيئة تقاضي وبنية تحتية وتكنولوجية متوافقة مع المعايير الدولية

إنطلاقاً من خطة النيابة العامة التطويرية الخاصة بالبنية التحتية والتكنولوجية بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتيسيير وصولهم للعدالة وما يتطلبه ذلك من تطوير لمرافق تقديم الخدمة في النيابات بحيث تكون متلائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وتلبي الإحتياجات الخاصة لذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والأطفال ويشمل ذلك قاعات إستقبال وإنتظار الجمهور وغرف التحقيق، إضافة إلى تطوير البنية التحتية المتعلقة بعمل النيابة العامة مثل غرف الأرشيف والمضبوطات، وفي ذات السياق وبما يتعلق بالبنية التكنولوجية تم التركيز على تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين من خلال برنامج ميزان والبوابة الإلكترونية بحيث يضمن سهولة وسرعة الحصول على المعلومة للمناطق المهمشة وللفئات الأقل حظاً وكل ما يتعلق بتحسين بيئة التقاضي.

وفي الجانب المتعلق بالبنية التحتية وموائمتها للمعايير الدولية فقد تم وخلال العام 2022 إستلام وتشغيل مبنى مجمع محاكم الخليل والذي يخدم ما يقارب 359 ألف مواطن وفق الاختصاص المكاني للنيابة العامة ويضم مجمع المحاكم نيابة الخليل، محكمة بداية وصلح الخليل، محكمة إستئناف الخليل، وخدمات الشرطة القضائية، بمساحة إجمالية تبلغ حوالي 16,050 متراً مربعاً.

وفي ذات الإطار تم متابعة تنفيذ اعمال الصيانة والتطوير لمشروع تأهيل جزء من نيابتي رام الله ونابلس حيث تم تأهيل قلم وقاعة إستقبال الجمهور وغرف المضبوطات، بالإضافة إلى أنه تم إعداد دراسة تحليلية وإحتياج لكل من مباني النيابة العامة في جنين وبيت لحم وحلحول ويطا وما تبعها من إعداد وثائق العطاء والمخططات الهندسية لتأهيل المباني بما يتلائم مع المعايير الدولية للمباني العامة وقد تم البدء بالتنفيذ في الربع الأخير من العام 2022، وبما يخص مبنى نيابة الخليل الجديد فقد تم تجهيز وتركيب الانظمة إلكترونية والكهربائية والأجهزة الحاسوبية وملحقاتها وتهيئتها للعمل.

أما فيما يتعلق بالبنية التكنولوجية فقد تم التركيز على تطوير برنامج ميزان (2) بما يتلائم وعمل النيابات المتخصصة حيث تم تطوير السجل الخاص بنيابة الأحداث على البرنامج بما يضمن تنفيذ التدابير والأحكام وكافة قيود الحماية للأطفال، إضافة إلى إجراء بعض التحديثات على السجل الإلكتروني الخاص بنيابة حماية الأسرة من العنف على برنامج ميزان وضمان حساسية بيانات البرنامج ومخرجاته من التقارير للنوع الاجتماعي، انشاء سجل متخصص لقضايا نيابة دعاوي الدولة، وتفعيل سجل لأتمتة وتسجيل شكاوى البلديات والهيئات المحلية، تطوير نظام متابعة المضبوطات.

كما استمر العمل على تطوير البنية التكنولوجية في النيابات الجزئية ومكتب النائب العام بما يتلائم وطبيعة وحجم العمل ويضمن سرعة ودقة الإجراءات وتقديم خدمات ذات جودة، فتم العمل على استبدال الأجهزة المتهالكة والتالفة، ولضمان أمن المعلومات تم تبديل نظام جدار الحماية الخاص بمركز المعلومات وعمل جميع الاعدادات وتطبيق السياسات تماشيا مع قرارات مجلس الوزراء بالخصوص ، إضافة إلى تجديد الترخيص لأجهزة جدار الحماية في النيابات الجزئية لمدة ثلاث سنوات وتفعيل نظام مضاد الفايروسات الجديد، واستبدال انظمة البريد الإلكتروني القديمة بأنظمة محدثة متوافقة مع الأنظمة العالمية وعمل الحماية اللازمة لها، وما يتطلبه ذلك من صيانة ودعم فني بشكل دائم ومستمر لضمان الاستدامة والفعالية.

وفي ذات السياق وبما يتعلق بالأرشفة الإلكترونية للبيانات ولأغراض تهيئة البنية التكنولوجية لاستيعاب ملفات النيابة العامة تم تجيهز سيرفرات ومساحات تخزين إضافة إلى تخصيص الشبكة للسماح للأجهزة بتخزين الملفات في مركز معلومات النيابة العامة ووضع الحماية اللازمة عليها.

النتيجة الثالثة:

إطار تنظيمي وبناء مؤسسي منسجم ومتكامل الأدوار

في إطار سعي النيابة العامة لمأسسة عملها ضمن إطار تنظيمي يتناسب وطبيعة وحجم العمل المناط بها تم العمل على تطوير وتحديث الهيكل التنظيمي الذي شمل النيابات والإدارات المتخصصة المستحدثة والذي تم إعتماده من مجلس الوزراء إضافة إلى بطاقات الوصف الوظيفي التي تم العمل عليها بالشراكة مع ديوان الموظفين العام، وتماشياً مع خطة الموارد البشرية وجدول التشكيلات الوظيفية تم رفد النيابات الجزئية والمتخصصة بعدد من الموظفين، إضافة إلى تثبيت عدد من موظفي العقود.

وفي إطار سعي النيابة العامة لتوحيد الإجراءات المتبعة ولضمان حسن سير العمل فقد تم العمل وخلال العام 2022 على تطوير وتحديث أدلة إجراءات للعمل بموجبها في كافة النيابات والإدارات، حيث تم البدء بتحديث دليل عمل اقلام النيابة العامة ليتلائم والتخصص والإستحداث وطبيعة العمل، وكخطوة أولى تم عقد ورشة تشاورية لوضع خطة وإجراءات لتطوير الدليل.

وفي العام 2022 وضمن الخطة الاستراتيجية القطاعية قامت إدارة التخطيط والسياسات بإعداد الخطة التنفيذية للعام 2022 ووضع مؤشرات القياس اللازمة لقياس مدى التقدم في تحقيق الأنشطة ووضعها في قالب إطار النتائج الاستراتيجي الذي يتم رفعه للأمانة العامة لمجلس الوزراء وبشكل يشمل عمل مؤسسات قطاع العدالة جميعها وفي ذات السياق قامت الدائرة المالية بالتعاون مع دائرة التخطيط باعداد موازنة النيابة العامة وفق الخطة التنفيذية للعام 2022.

وفي ذات السياق تم إعداد خطط المشاريع التنفيذية للسنة الأولى من المشاريع التي تستهدف النيابات المتخصصة، وما يرتبط بذلك من إعداد للموازنة التقديرية للأنشطة، إضافةً إلى متابعة تنسيق المشاريع الجارية ورفع التقارير الدورية بشأن التقدم في تنفيذ الأنشطة.

وبما يتعلق باتمتة انظمة العمل فقد تم العمل على تشغيل برنامج الموارد البشرية واطلاق موقع خدمات الموظفين عبر الانترنت، إضافة إلى تشغيل نظام المتابعة والتقييم الإلكتروني حيث تم إدخال الخطة التنفيذية للعام 2022 بما تضمنته من أنشطة وما يتعلق بها من مخرجات ومؤشرات وتم ربطها بالنتائج

القطاعية والأهداف الاستراتيجية، وتزامنت عملية التشغيل إجراء التحديثات والتطويرات اللازمة وما ترتب عليه من حاجة لتعديل الدليل الخاص بعمل البرنامج، ولضمان الفاعلية تم تدريب جميع مسؤولي الدوائر والنيابات المتخصصة على عمل البرنامج واشراكهم بادخال خططهم التنفيذية.

كما حرصت النيابة العامة على الإستمرار في تنمية وتطوير قدرات الكادر القانوني والإداري وفق خطة تدريب نابعة من الاحتياجات الحقيقية وتتلائم مع التخصص وطبيعة العمل للفئات المستهدفة حيث تضمنت تدريبات قانونية متخصصة لأعضاء النيابة العامة وتدريبات تتعلق بالمهارات الإدارية اللازمة في عمل الكادر الإداري.

وفيما يتعلق بالتدريبات التي عقدت لأعضاء النيابة العامة خلال العام 2022 جرى تنفيذ عدداً منها بالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني مع التركيز على التدريبات القانونية المتخصصة وكان أبرز التدريبات التي عقدت خلال العام :

- تدريبات قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الاسري ومنها تدريب حول الطب الشرعي والادلة الجنائية والتقارير، جرائم الاتجار بالبشر، تدريب حول التعامل مع ضحايا العنف الاسري وكيفية استجواب الضحايا والشهود والجناة بالإضافة إلى تدريب حول الاطار القانوني للعنف الاسري بين الشرطة والنيابة بالشراكة مع ممثلية جمهورية المانيا الاتحادية، دورة تدريبية حول العنف المبنى على النوع الاجتماعي بالشراكة مع مركز إعلام حقوق الانسان والديموقراطية، وبالشراكة مع مؤسسة سوا تم عقد تدريب حول طرق تعامل النيابة العامة مع قضايا العنف المنزلي كما ورد في اتفاقية مجلس اوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي
- تدريبات حقوق الإنسان ومنها تدريب حول مفهوم التعذيب وإساءة المعاملة، إجراءات التصرف في شكاوى التعذيب وإساءة المعاملة، تقنيات ومهارات التحقيق المستفيض في شكاوى التعذيب وإساءة المعاملة، آلية التعامل مع ضحايا التعذيب وإساءة المعاملة وكيفية حمايتهم، آلية رصد المخالفات القانونية والحقوقية عند إجراء الزيارات للسجون، الدليل المتعلق بالتحقيق والتوثيق الفعال حول التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهنية "بروتوكول اسطنبول"، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان التي انضمت لها دولة فلسطين،

- تدريبات التعاون القضائي الدولي والجرائم الإلكترونية ومنها تدريب حول الجرائم الإلكترونية والعملات المشفرة لأعضاء نيابة الجرائم الإلكترونية بالتعاون مع الملحق المحلي لمكتب تحقيقات الامن القومي الأمريكي، وتدريب حول "مبادىء التعاون القضائي الدولي"، القانون الدولي الجنائي، تبادل المعلومات.
- ومن جانب آخر ولضمان إستمرارية وفعالية التدريب قامت نيابة التعاون القضائي الدولي وبالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني بإعداد مادة تدريبية متخصصة تم إعتمادها كمادة إلكترونية في المعهد بشأن مبادئ التعاون القضائي في المجال الجنائي تتضمن أهم المبادئ المتعلقة بالتعاون القضائي الدولي في المجال الجنائي و التعاون القضائي باستخدام نشرات الانتربول.
- تدريبات الجرائم الاقتصادية وجرائم الفساد تنفيذ مشروع "تعزيز القدرات في مجال التشريعات البيئية والمحلية والدولية" لاعضاء نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية وذلك على مرحلتين بالشراكة مع سلطة جودة البيئة، وتدريب حول "التحقيق الجمركي"، إدارة مخاطر العقوبات، استخدام الوسائل التكنولوجية والأدلة الإلكترونية في جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية، تعزيز القدرات في مجال التشريعات البيئية والمحلية والدولية، التحقيق في حالات الفساد.
- تدريبات الجرائم المرورية ومنها قراءة تحاليل الحوادث بالشراكة مع الشرطة الفلسطينية، بناء الملف التحقيقي لمأموري الضبط القضائي في وزارة النقل والمواصلات، قضايا التأمين والإطار القانوني.
- تدريبات تتعلق بالإجراءات القانونية في كجميع مراحل الدعوى الجزائية ومنها، تدريب حول إعداد مرافعات الاستئناف وتنظيمها، الأدلة الجرمية، آلية الطعن للأحكام الجنائية سواءً بصفتها صادرة من محكمة الاستئناف في الدعوى الجنائية أو عن محكمة البداية بصفتها الاستئنائية في دعاوى الجنح"، المضبوطات العينية والنقدية وآلية التصرف بها، قضايا الأخطاء الطبية، مناقشة الخبراء الفنيين، استئناف الأحكام الجزائية،
- تدريبات تتعلق بالمهارات الإدارية ومنها، تدريب حول " القيادة" لرؤساء النيابة العامة، وتدريب حول اعداد تقرير التقييم السنوي لاعضاء النيابة العامة لاعضاء وحدة التفتيش.

وفي مجال تطوير ورفع قدرات الكادر الإداري في النيابة العامة جرى التعاون والتنسيق مع المدرسة الوطنية للإدارة ضمن برامجها المعتمدة حيث تم إستهداف

عدد من الموظفين على إختلاف درجاتهم الوظيفية في العديد من التدريبات المتخصصة والأساسية، إضافة إلى إعتماد عدد من الموظفين كمدربين لدى المدرسة الوطنية، كما تم استكمال المرحلة الثانية من تدريب المدربين لدى المعهد القضائي الفلسطيني.

وبهدف إيجاد إدارة فاعلة للادارات والوحدات المساندة في مكتب النائب العام إضافة لرؤساء اقلام النيابات الجزئية والمتخصصة، الذي من شأنه رفع الكفاءة والفعالية ونسبة الإنجاز في عمل النيابة العامة فقد تم التركيزعلى رفع وتعزيز قدرات الموظفين في الوظائف الإشرافية من خلال برنامج تدريبي متكامل استهدف 45 مدير ورئيس قلم بمواضيع متخصصة وهي (التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي، اعداد الموازنة، القيادة والتأثير وبناء الثقة، مهارات الاتصال والتواصل الفعال، مهارات كتابة التقارير، إدارة المشاريع)، بالإضافة إلى برنامج تدريبي تم عقده لذات الفئة من قبل الوكالة الكورية للتعاون الدولي، كما تم إستهداف الموظفين الجدد بتدريبات أساسية لازمة لعملهم مثل التدريب على برنامج ميزان، قانون الخدمة المدنية، التخطيط.

كما تم عقد تدريبات قانونية متخصصة للباحثين القانونين في النيابة العامة كان من أهمها تدريب حول شرح قانون الإجراءات الجزائية وشرح قانون العقوبات والصياغة التشريعية، إضافة إلى ما تم عقده من تدريبات قانونية تتعلق بعمل النيابات المتخصصة استهدفت الموظفين الإداريين المكلفين بالعمل في هذه النيابات ومنها بناء القدرات ورفع الوعي بقانون الأحداث.

وفي ذات السياق تم عقد عدد من التدريبات مثل المتابعة والتقييم والتخطيط، وبرنامج ميزان، إدماج وتعميم النوع الاجتماعي، التواصل مع الجمهور، إعداد التقارير، وإدارة الوقت، الحوكمة والحكم الرشيد.

مؤتمر النيابة العامة العاشر

المؤتمر الفلسطيني الإيطالي المشترك

"الوصول إلى العدالة
وتقديم خدمات بكفاءة وفاعلية"

مؤتمر النيابة العامة العاشر

المؤتمر الفلسطيني الإيطالي المشترك
"الوصول إلى العدالة وتقديم خدمات بكفاءة وفاعلية"

انطلاقا من إيمان النيابة العامة بأهمية تبيان خطواتها في تجسيد رؤيتها الوطنية بإقامة العدل وضمان احترام الحقوق وصيانة الحريات في المجتمع الفلسطيني، تم عقد مؤتمر النيابة العامة السنوي العاشر تحت رعاية فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في الفترة الواقعة 18-16 حزيران 2022 تحت عنوان "الوصول إلى العدالة وتقديم خدمات بكفاءة وفاعلية" وذلك بالشراكة مع مجلس القضاء الأعلى الإيطالي وبدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وبمشاركة 30 وفداً من 22 دولة، ليشكل خطوة نحو التطور والانفتاح والشراكة والعمل لبناء جسور الثقة والتكامل وإحقاق الحقوق وصولا لنيابة عصرية تحتكم المهنية والقانون في عملها دون تمييز.

وتناول المؤتمر المحاور القانونية التالية ضمن جلسات عمل متتابعة؛ الوصول إلى العدالة في إطار القانون الدولي والتشريعات الوطنية، واقع العدالة في ظل جائحة كورونا، والتكاملية في تقديم خدمات العدالة، وآليات عمل مستحدثة لتعزيز عدالة الأحداث، تنفيذ التدابير والبرامج الإصلاحية والعقوبات البديلة ومقومات الوصول إلى العدالة.

كان ابرزها في اليوم الأول الجلسة المتخصصة في الوصول إلى العدالة في اطار القانون الدولي والتشريعات الوطنية، والذي تناول تعزيز الوصول إلى العدالة وسيادة القانون في المحاكم الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، الوصول إلى العدالة في المحاكم العليا في إطار تجربة محكمة النقض في الجمهورية التركية، مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، المساعدات الدولية لدولة فلسطين لتعزيز سيادة القانون بين الواقع والمأمول، الوصول للعدالة من خلال التوعية والمشاركة المجتمعية دور النيابة العامة في انفاذ التشريعات والممارسات الدولية المستجيبة لمعايير حقوق الإنسان.

وفي اليوم الثاني تم خلال الجلسة الأولى تحت عنوان واقع العدالة في ظل جائحة كورونا والتي تناولت : التحولات الاستراتيجية المستجيبة للتعامل مع جائحة كورونا ، أثر جائحة كورونا على الوصول للعدالة- عبر مستفادة، تحديات تحقيق العدالة في البرازيل في ظل جائحة كوفيد 19، الإجراءات المتخذة لضمان سير قطاع العدالة في الأردن أثناء جائحة كورونا ، الإجراءات التيسيرية لتعزيز الوصول للعدالة، وخلال الجلسة لثانية والتي جائت تحت عنوان التكاملية في تقديم خدمات العدالة: دور الإعلام في دعم نظام العدالة، الإلتزامات الملقاه على اعوان نظام العدالة في تعزيز الوصول إلى العدالة، الاطراف الفاعلة في نظام العدالة، دور المجتمع المدني في تعزيز الوصول للعدالة، منظور التكاملية مع الشركاء، فيما عرضت الجلسة الثالثة والتي جاءت تحت عنوان آليات عمل مستحدثة لتعزيز عدالة الأحداث، آليات عمل دور الرعاية الاجتماعية، والمعايير الواجب توافرها بالعاملين فيها-تجارب دولية، آليات عمل متقدمة لتعزيز قضاء الأحداث، معايير وقواعد التفتيش على أماكن احتجاز وايداع الأحداث ، آليات عمل شرطة الأحداث مع الأطفال الاناث الواقع عليهن خطورة آليات عمل إدارة حالة الطفل المعرض للخطر وخطر الانحراف وايداعه في مركز الحماية الاجتماعية، الممارسات الفضلى لنيابة حماية الأحداث .

وفي اليوم الثالث تناولت الجلسة المتخصصة بتنفيذ التدابير والبرامج الإصلاحية والعقوبات البديلة (تجارب دولية) افضل الممارسات بشان تنفيذ التدابير والأحكام بشان الأحداث ، تنفيذ الإجراءات والبرامج والعقوبات البديلة في فرنسا، العدالة التصالحية في محاكم الأحداث (قضايا مختارة)، آليات عمل الدليل المشتركة لتنفيذ التدابير، العقوبات البديلة واثرها في التاهيل والإصلاح، آليات وإجراءات الوساطة الجزائية وأثرها في إصلاح وتأهيل الأحداث، فيما عرض خلال الجلسة الثانية مقومات الوصول إلى العدالة (نماذج من النيابات المتخصصة).

وتضمنت كل جلسة نقاشات ومشاركات في سبيل تشكيل رؤيا إستراتجية لبناء منظومة نيابة متكاملة وعصرية استفادت من دروس الماضي لتنتقل إلى الحاضر وتستشرق المستقبل لمصلحة المواطن الفلسطيني وصولا لدولة يحكمها القانون وتسودها العدالة وتحرسها مؤسسة غايتها الحكم الرشيد .

توصيات مؤتمر النيابة العامة العاشر

- تعزيز بناء القدرات في مجال الخدمات العدلية المقدمة من النيابة العامة كأحد أهم مؤسسات قطاع العدالة وتعميق التعاون والتكامل مع مؤسسات قطاع العدالة والشركاء المحليين والدوليين كافة.
- إجراء التعديلات التشريعية التي تضمن مواكبة الإجراءات القضائية للتطورات وتوظيف التقنيات الحديثة لكفالة الوصول للخدمات المقدمة من النيابة العامة وتحسين وصول الأفراد إلى نظام العدالة على جميع المستويات ومن خلال تطوير برنامج سير الدعوة الجزائية "ميزان 2" بما يضمن تقديم الخدمات بشكلٍ متساوٍ ومتوائم مع الفوارق الفردية للأفراد من أجل تسهيل عقد جلسات التحقيق والمحاكمة وخلق بيئة ملائمة لتبادل البيانات والمعلومات بشكل يضمن حماية الخصوصية، خصوصاً في الأوقات الاستثنائية والطارئة وذلك بالتوازي مع رفع قدرات السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة والطواقم الإدارية المساندة لهم بالشأن.
- تعزيز السياسات والإجراءات والقوانين والأنظمة الرامية إلى القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي وبيان أدوار ومسؤوليات جهات إنفاذ القانون في الوقاية والحماية والمحاسبة إضافة إلى تدابير وأوامر الحماية التي من شأنها ضمان تشجيع الإبلاغ عن العنف في المراحل الأولى وتأهيل الجناة وتقنين آليات الحماية المقدمة للنساء واعتماد تعريف واضح للتمييز وبيان أشكاله وتجريمه والمعاقبة عليه.
- تؤكد النيابة العامة على ضمان الاستدامة فيما تم تقديمه وفق التشريعات الفلسطينية والاتفاقيات الدولية بشأن عدالة الأحداث بما يكفل أن يكون التوقيف هو الملاذ الأخير لهم وباعتبار أن الوساطة الجزائية كفيلة في إصلاحهم وتأهيلهم والعمل على إنهاء قضاياهم وفق المصلحة الفضلى لهم.
- بناء عدالة صديقة للأطفال تكفل احترام حقوقهم وتطوير وأتمتة آليات التفتيش على دور الرعاية الاجتماعية ومراكز التدريب ومعاهد التأهيل المهني.

- تعزيز ثقافة حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين في المدارس والجامعات الفلسطينية وعقد العديد من الأنشطة التوعوية في قضايا العنف ضد النساء والفتيات والفئات الأقل حظاً بالحماية القانونية.
- تطوير البنية التحتية للنيابات الجزئية بما يلبي احتياجات جمهور المتقاضين والعاملين وفقاً لمعايير حساسة للنوع الاجتماعي.
- تفعيل نظام الرصد والرقابة على أداء مقدمي الخدمة لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وعلى جودة الخدمة المقدمة للضحايا والمحاسبة في حال الإخفاق.
- التأكيد على الحاجة الماسة لتوفير خدمات قضائية في الأماكن البعيدة عن التجمعات السكانية والقرى والبلدات المجاورة لجدار الفصل العنصري وفي محافظة القدس والمناطق البدوية لتعزيز وصول جميع الفئات للخدمات وإمكانية تفعيل خدمات إلكترونية قضائية للفئات الأقل حظاً تضمن سرعة الخدمة وسريتها وعدم الاختلاط بالأخرين.
- الإسراع في موائمة الأطر القانونية السارية مع معايير حقوق الانسان وتطوير الفهم المعمق بالخدمات المقدمة والمستجيبة لمنظومة حقوق الانسان المراعية للفوارق الفردية والإجراءات التيسيرية لتعزيز الوصول للعدالة في النيابات الجزئية والوحدات والنيابات المتخصصة.
- زيادة سرعة وكفاءة وفعالية التحقيقات والملاحقات القضائية عبر الحدود واستخدام التحقيقات المشتركة وأساليب التحقيق الخاصة وتطوير المهارات لأعضاء النيابة العامة في استخدام قنوات الاتصال المباشر بين هيئات الادعاء العام والنيابات النظيرة.
- رفع الوعي المجتمعي بالخدمات المقدمة من قبل النيابة العامة من خلال العلاقات التكاملية مع الإعلام ومؤسسات قطاع العدالة.

إجراءات النيابة العامة التحقيقية
في قضية اغتيال الصحفية الشهيدة شيرين أبو عاقلة

قامت النيابة العامة بإتخاذ إجراءاتها التحقيقية فور علمها بوقوع جريمة اغتيال الصحفية الشهيدة شيرين أبو عاقلة، ففور وصول جثمان الشهيدة إلى مستشفى ابن سينا في مدينة جنين انتقلت النيابة العامة مباشرة إلى المشفى برفقة فريق من الطب العدلي والادلة الجنائية لإجراء الكشف الظاهري على الجثمان؛ حيث تقرر إحالة الجثمان إلى معهد الطب الشرعي في مستشفى جامعة النجاح الوطنية لإجراء عملية التشريح من قبل فريق متخصص في الطب الشرعي وإعداد تقرير مفصل بالنتائج لغايات الوقوف على السبب المباشر للوفاة وظروفها وطبيعتها، وفي ذات الوقت تم تكليف خبراء الادلة الجنائية في الشرطة الفلسطينية بمعاينة مسرح الجريمة، وكذلك تم سماع شهود الواقعة الذين كانوا متواجدين في مسرح الجريمة عند وقوعها، بالإضافة إلى رصد وتحليل عدد من مقاطع الفيديو التي وثقت الجريمة، بالإضافة إلى إحالة المقذوف الناري المستخرج من الجثمان والخوذة والسترة الواقية التي كانت الشهيدة ترتديها إلى مختبر الادلة الجنائية لإجراء الخبرة الفنية اللازمة وإعداد تقرير فني بشأنها.

وبنتيجة التحقيقات التي اجريت بالملف التحقيقي الذي حمل الرقم (1423/2022) تحقيق نيابة جنين فقد خلصنا إلى النتائج الآتية :

أولاً:

أنه وفي صباح يوم الاربعاء الموافق 11/5/2022 وما بين الساعة السادسة إلى السادسة والنصف وأثناء تواجد عدد من الصحفيين ومن ضمنهم الشهيدة ابو عاقلة بالقرب من دوار العودة في مدينة جنين للتغطية الصحفية للعملية العسكرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة مخيم جنين، حيث كان جميع الصحفيين يرتدون زي الصحافة المتعارف عليه دوليا ومحليا والمتمثل بخوذة الرأس والسترة الواقية والتي تحمل علامات واضحة تشير إلى هويتهم الصحفية، والمتمثلة بكلمة (press) باللغة الانجليزية، وكانوا يقفون في مكان معروف للكافة بكونه مكاناً لتجمع الصحفيين، وفي الجهة المقابلة لهم وعلى بعد حوالي 200 متر في الطريق الفرعي المؤدي لمدخل المخيم الجديد ومنطقة الجابريات كانت تتمركز قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي في منتصف الشارع، وكون ان الشارع الفرعي المتوقفة في وسطه قوات الاحتلال مستقيم ومكشوف، فلم يكن هناك ما يعيق الرؤيا لتلك القوة، حيث مكث الصحفيين فترة من الوقت على مدخل الطريق

الفرعي المذكور، بما يؤكد رؤية قوات الاحتلال للصحفيين بشكل جلي، وبعد أن قام الصحفيين الاربعة باتباع الإجراء المتعارف عليه في التغطية الميدانية بأن قاموا بكشف وإظهار أنفسهم وبلباسهم الصحفي لقوات الاحتلال بدأوا بالتقدم في الشارع الفرعي مسافة امتار قليلة، ولم يصدر عن قوات الاحتلال أي إشارة تفيدهم بعدم الاقتراب أو التراجع، ومباشرة بدأت قوات الاحتلال المتمركزة في وسط الشارع باطلاق الاعيرة النارية تجاههم، الامر الذي دفع الصحفيين للإنسحاب من المكان ومحاولة الاحتماء، وأثناء ذلك أصيب الصحفي علي سمودي برصاصة مباشرة في الجهة العلوية اليسرى من الظهر ، واستمر جنود الاحتلال باستهداف الصحفيين رغم محاولتهم الهرب من المكان حيث كان إطلاق النار بشكلٍ متقطع ومباشر.

ثانياً:

ثبت قيام احد أفراد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة في منتصف الشارع الفرعي باطلاق عيار ناري أصاب الصحفية الشهيدة شيرين أبو عاقلة بشكل مباشر في الرأس من الجهة الخلفية اليسرى أثناء محاولتها الهروب من الطلقات النارية المتتالية التي أطلقها جنود الاحتلال، وهذا ما أكده تقرير الطب الشرعي من أن سبب الوفاة هو تهتك مادة الدماغ الناجمة عن الإصابة بمقذوف ناري في الرأس من الجهة اليسرى إلى اليمين وبمسار من الاسفل إلى الأعلى ومن الخلف إلى الأمام بما يفيد أن الشهيدة ابو عاقلة كانت بوضعية هروب وإنحناء إلى الأمام، وتبين ذلك من خلال جرح المدخل ومسار المقذوف الناري الذي ارتطم بعد خروجه من الجمجمة بالجدار الداخلي لخوذة الرأس وارتد ليستقر داخل أنسجة الدماغ المتهتكة أسفل جرح المخرج، كما توصل التقرير أنه وبناء على حجم التهتك الواسع والكسور المتعددة لعظام الجمجمة بأن المقذوف الناري الذي قتل الشهيدة من المقذوفات النارية ذات السرعات العالية جداً.

ثالثاً:

ومن خلال التقرير الفني الخاص بفحص المقذوف الناري المستخرج من رأس الشهيدة وخوذة الرأس ومعاينة مسرح الجريمة تبين ما يلي :

1. أن المقذوف الناري الذي اصاب رأس الشهيدة ابو عاقلة وقتلها يحتوي في

مقدمته على جزء حديدي (steel) خارق للدروع ومرمز باللون الاخضر ووفقا للمعيار المعتمد لذخيرة حلف شمال الاطلسي فهذه الذخيرة خارقة للدروع، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المقذوف الناري على الرغم من كونه خارق للدروع لم يخترق جدار الخوذة، وذلك نظرا لتغير الوسط بعد اصطدامه في عظام الجمجمة حيث بدأ المقذوف بتغيير حركته الكلاسيكية، مما ادى إلى خروجه بوضعية مختلفة عن دخوله، وهذا ثابت من العلامات الموجودة على المقذوف والخوذة، وكذلك من اختلاف قياسات جرح المدخل عن جرح المخرج.

2. كما تبين من فحص المقذوف الناري أنه من عيار (5.56) مليمتر، وأنه يحمل علامات وخصائص عامة وفردية تتطابق مع العلامات العامة لسلاح من نوع (ميني 14 روجر) وهو سلاح نصف آلي (قناص).
3. كما تبين أن المقذوف الناري قد اصاب رأس الشهيدة بشكل مباشر ولم يصطدم بأي جسم صلب اخر قبل إصابة رأس الشهيدة ابو عاقلة.
4. كما تبين أن مصدر إطلاق النار كان بشكل مباشر من الناحية الجنوبية لمكان وقوف الشهيدة ابو عاقلة ومن معها من الصحفيين أي من مكان تمركز قوة جيش الاحتلال الإسرائيلي، ومن نقطة ثابتة في منتصف الشارع على بعد يتراوح من 170 إلى 180 متر.
5. كما تبين أن آثار اطلاق النار الموجودة على جذع الشجرة في مسرح الجريمة كانت متركزة ومتلاصقة جميعها وبتتبع مساراتها تبين انها انطلقت من موقع نقطة واحدة وهو نفس موقع مطلق النار على الشهيدة ، هذا إلى جانب أن ارتفاعات اثار المقذوفات النارية الموجودة على الشجرة المذكورة كانت بارتفاعات اقلها 127 واكثرها 178 سنتيمتر عن الارض مما يدلل أن مطلق النار كان يستهدف الأجزاء العلوية للجسم مما يؤكد نية القتل.

وعليه ومن مجمل التحقيقات والادلة المادية والبينات الشفوية والتقارير الفنية فقد ثبت لدى النيابة العامة بشكل قاطع أن استهداف الشهيدة ابو عاقلة ومجموعة الصحفيين اللذين كانوا برفقتها من قبل قوة جيش الاحتلال قد جاء بشكل مباشر ومتعمد وذلك ثابت من نوع السلاح المستخدم (ميني 14 روجر)، ونوع الذخيرة (خارقة للدروع)، ومسافة إطلاق النار التي تراوحت بين (170-180 متر) من مكان تواجد الشهيدة ابو عاقلة في مكان مفتوح دون أي عوائق للرؤيا، وكذلك طبيعة ومكان الاصابة في الرأس من الخلف بوضعية الهروب، بالإضافة إلى

أنها كانت ترتدي زي الصحافة بشكل واضح وجلي لقوة جيش الاحتلال مطلقة النار، ومتواجدة في منطقة متعارف عليها كمنطقة لتجمع الصحفيين، علاوة على أن مسار اطلاق النار كان في منطقة مفتوحة كما أن قوة جيش الاحتلال مطلقة النار كانت تستهدف الأجزاء العلوية للجسم بنية القتل، إلى جانب استمرار تلك القوة باطلاق النار بعد سقوط الشهيدة تجاه كل من حاول الوصول لإسعافها أو مساعدتها وهو ما وثقته مقاطع الفيديو التي تم رصدها وتحليلها لدينا، هذا فضلا عن أن وقت ومكان وقوع الجريمة لم يكن هناك أي مواجهات مسلحة أو مظاهر لاشتباك مسلح مع القوة الاحتلالية المتمركزة أو حتى إلقاء حجارة تجاه تلك القوة مما يؤكد أن مصدر إطلاق النار الوحيد في المكان كان من قبل قوات الاحتلال، وبهدف القتل.

وعليه فإن مجمل هذه الوقائع المرتكبة من قبل قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي والمثبتة بالادلة الدامغة، تشكل أركان وعناصر جريمة القتل العمد الواقعة على الصحفية الشهيدة شيرين ابو عاقلة، واركان وعناصر جريمة الشروع بالقتل العمد الواقعة على الصحفي علي سمودي وباقي الصحفيين المرافقين لها، وذلك وفقا للقوانين الوطنية السارية، كما وتشكل في الوقت ذاته جريمة حرب وفقا للمواثيق والمعايير الدولية.

رحم الله شهداء فلسطين كافة

الجزء الثاني

القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى النيابة العامة:

3.1. القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية:

- مجموع القضايا المدورة والواردة (47951) قضية خلال العام، مع العلم ان عدد القضايا الواردة خلال العام (40419) قضية، وبلغ عدد القضايا المفصولة من مجموع المدور والوارد (42876) قضية، حيث بلغت نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد (89%) .

عدد القضايا التحقيقية في النيابة العامة حسب حالة القضية والنيابة الجزئية، 2022

النيابات الجزئية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد
رام الله	1217	6892	8109	7170	939	88%
نابلس	961	6422	7383	7093	290	96%
جنين	745	4165	4910	4483	427	91%
طولكرم	101	2955	3056	2969	87	97%
قلقيلية	95	2481	2576	2517	59	98%
سلفيت	45	1448	1493	1473	20	99%
الخليل	1708	3825	5533	4038	1495	73%
حلحول	266	1669	1935	1693	242	87%
بيت لحم	1203	4235	5438	4627	811	85%
طوباس	89	1283	1372	1337	35	97%
أريحا	162	2245	2407	2218	189	92%
يطا	452	1225	1677	1545	132	92%
دورا	488	1574	2062	1713	349	83%
المجموع	7532	40419	47951	42876	5075	89%

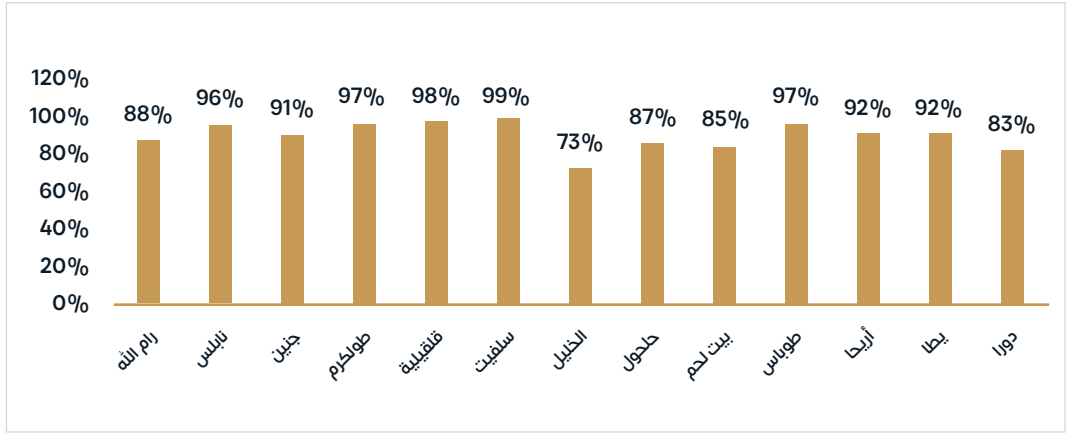

نسبة القضايا التحقيقية المفصولة من مجموع المدور والواردة حسب النيابة الجزئية، 2022

3.2 القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضايا:

- **قضايا الجنح**: بلغ عدد قضايا الجنح الواردة للنيابة العامة خلال العام (31235) قضية، أي بنسبة (77%) من إجمالي الوراد خلال العام، حيث تشكل قضايا الجنح الأعلى نسبة من إجمالي الوارد للنيابة العامة.
- **قضايا الجنايات**: بلغ عدد قضايا الجنايات الواردة للنيابة العامة خلال العام (2025) قضية أي بنسبة (5%) من إجمالي الوارد خلال العام.
- **المخالفات**: بلغ إجمالي المخالفات الواردة للنيابة العامة خلال العام (6493) مخالفة أي بنسبة (16%) من إجمالي الوارد خلال العام.
- **قضايا العوارض**: بلغ إجمالي قضايا العوارض المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام (666) قضية أي بنسبة (2%) من إجمالي الوارد خلال العام.

عدد القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب الوصف الجرمي، 2022

الوصف الجرمي	المدور من السنوات السابقة	الوارد السنوي	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الوارد من المجموع الكلي للوارد
جنحة	6654	31235	37889	33611	4278	77%
جناية	627	2025	2652	2085	567	5%
مخالفات	28	6493	6521	6504	17	16%
عوارض	222	666	888	676	212	2%
المجموع	**7531**	**40419**	**47950**	**42876**	**5074**	**100%**

نسبة القضايا التحقيقية الواردة من المجموع الكلي للمدور والوارد حسب الوصف الجرمي، 2022

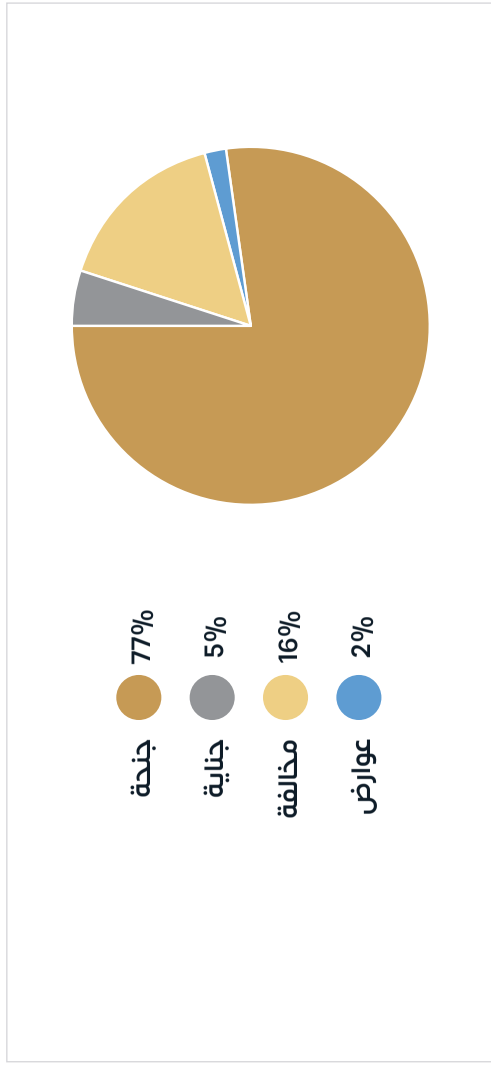

نسبة الوارد من القضايا التحقيقية حسب الوصف الجرمي من المجموع الكلي للوارد

عدد القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية والوصف الجرمي للقضية:

البيان	النيابة	رام الله	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	الخليل	حلحول	بيت لحم	طوباس	أريحا	دورا	يطا	المجموع
مدور من السنوات السابقة	جنحة	967	847	623	84	80	43	1575	256	1114	77	88	461	439	6654
	جناية	195	70	76	13	10	1	88	8	74	9	60	14	9	627
	مخالفات	4	14	8	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	28
	عوارض	51	30	38	4	4	1	44	2	14	3	14	13	4	222
	المجموع	1217	961	745	101	94	45	1708	266	1203	89	162	488	452	7531
الوارد	جنحة	5367	4483	3297	2270	2134	1120	2831	1350	3225	1037	1827	1225	1069	31235
	جناية	480	284	189	121	119	66	182	79	191	52	140	77	45	2025
	مخالفات	919	1533	637	502	211	223	774	214	750	171	225	243	91	6493
	عوارض	126	122	42	62	17	39	38	26	69	23	53	29	20	666
	المجموع	6892	6422	4165	2955	2481	1448	3825	1669	4235	1283	2245	1574	1225	40419
مجموع المدور والوارد		8109	7383	4910	3056	2575	1493	5533	1935	5438	1372	2407	2062	1677	47950
المفصول	جنحة	5567	5122	3587	2284	2174	1150	3073	1382	3607	1086	1821	1371	1387	33611
	جناية	542	311	198	121	118	62	161	73	201	55	124	71	48	2085
	مخالفات	919	1537	645	502	211	223	775	214	749	171	225	242	91	6504
	عوارض	142	123	53	62	14	38	29	24	70	25	48	29	19	676
	المجموع	7170	7093	4483	2969	2517	1473	4038	1693	4627	1337	2218	1713	1545	42876
المدور للسنة اللاحقة	جنحة	767	208	333	70	40	13	1333	224	732	28	94	315	121	4278
	جناية	133	43	67	13	11	5	109	14	64	6	76	20	6	567
	مخالفات	4	10	0	0	0	0	0	0	2	0	0	1	0	17
	عوارض	35	29	27	4	7	2	53	4	13	1	19	13	5	212
	المجموع	939	290	427	87	58	20	1495	242	811	35	189	349	132	5074
نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد%		88%	96%	91%	97%	98%	99%	73%	87%	85%	97%	92%	83%	92%	89%

النيابات المتخصصة

نيابة العليا

دعاوى العليا

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع دعاوى العليا المدورة من السنوات السابقة (20) دعوى.
- **الوارد:** بلغ عدد دعاوى العليا الواردة خلال العام (19) دعوى.
- **المدور:** بلغت مجموع دعاوى العليا المدورة للسنة اللاحقة (21) دعوى.
- **نسبة المفصول إلى مجموع المدور والوارد:** بلغ مجموع المفصول لدى المحكمة من الدعاوى العليا (18) دعوى وبلغت نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد (46%).

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة العليا

دعاوى العليا	
المدور من السنوات السابقة	20
الوارد	19
المجموع المدور والوارد	39
المفصول	18
المدور للسنة اللاحقة	**21**
نسبة المفصول من مجموع المدور و الوارد	**46%**

نيابة الدستورية

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع الدعاوى الدستورية المدورة من السنوات السابقة (15) دعوى.
- **الوارد:** بلغ عدد الدعاوى الدستورية الواردة خلال العام (27) دعوى.
- **المدور:** بلغت مجموع الدعاوى الدستورية المدورة للسنة اللاحقة (12) دعوى.
- **نسبة المفصول إلى مجموع المدور والوارد:** بلغ عدد المفصول في الدعاوى الدستورية لدى المحكمة (30) قضية أي بنسبة (71%) من مجموع المدور والوارد.

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة	
المدور من السنوات السابقة	15
الوارد	27
مجموع المدور والوارد	42
المفصول	30
المدور للسنة اللاحقة	12
نسبة المفصول من مجموع المدور و الوارد	71%

نيابة الاستئناف (جزاء)

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة الاستئناف:

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة لدى محكمة الاستئناف (الجزاء) (508) قضية
- **الوارد خلال السنة:** بلغ عدد القضايا الواردة إلى محكمة الاستئناف (الجزاء) (604) قضية خلال العام 2022
- **القضايا المفصولة:** بلغت مجموع القضايا المفصولة في محكمة الاستئناف (جزاء) خلال العام (712) قضية
- **نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدور و الوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدور والوارد لدى محكمة الاستئناف (جزاء) (64 %) من مجموع المدور والوارد

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة الاستئناف (جزاء) حسب النيابة، 2022

النيابة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
نيابة استئناف القدس	146	131	277	101	176	36%
نيابة استئناف نابلس	78	136	214	176	38	82%
نيابة استئناف الخليل	284	337	621	435	186	70%
المجموع	**508**	**604**	**1112**	**712**	**400**	**64%**

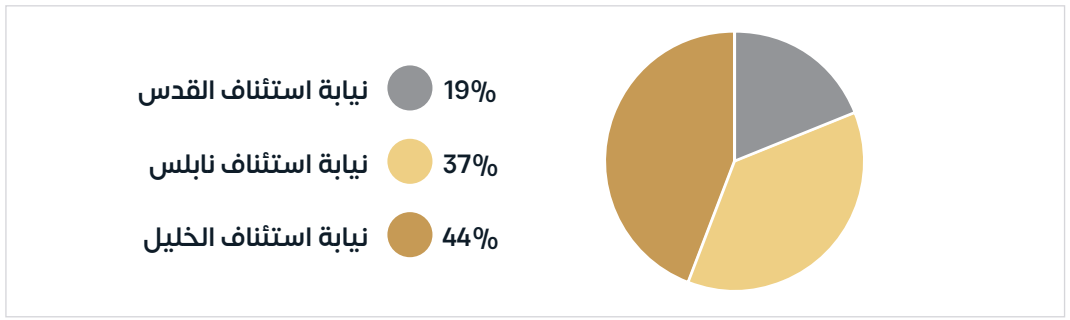

التوزيع النسبي للقضايا المفصولة لدى نيابة الاستئناف من مجموع القضايا المدورة والواردة حسب النيابة، 2022

نيابة النقض

- **اللوائح المقدمة من النيابة العامة لمحكمة النقض:**

قدمت نيابة النقض خلال العام (744) لائحة طعن بالأحكام الجزائية الواردة من محاكم الاستئناف، حيث تم فصل (674) لائحة طعن في محكمة النقض، أي بنسبة فصل (91%) من إجمالي لوائح الطعن الواردة من محاكم الاستئناف.

البيان	العدد
عدد لوائح الطعن بالأحكام الجزائية	744
لوائح الطعن المفصولة من محكمة النقض	674
المدور لدى محكمة النقض	70
نسبة الفصل لدى المحكمة	91%

- **اللوائح المقدمة من قبل المتهمين الطاعنين ضد النيابة العامة:**

بلغ عدد الطعون التي قامت نيابة النقض بالرد على لوائح الطعن المقدمة من قبل المتهمين على الأحكام الصادرة بحقهم من قبل محاكم الاستئناف من خلال اعداد المطالعة الخطية (401) خلال المدة القانونية، وقد فصلت المحكمة (360) طعن خلال العام ، حيث بلغت نسبة الفصل (90%) .

البيان	العدد
عدد المطالعات الخطية على لوائح الطعن المقدمة من قبل المتهمين	401
المفصول	360
المدور	41
نسبة الفصل	90%

- **الطلبات الجزائية المقدمة من قبل المتهمين:**

تابعت نيابة النقض خلال العام (87) طلب جزائي قدم لمحكمة النقض من قبل المتهمين ضد النيابة العامة لتعيين المرجع القضائي و (3) طلبات استشكال تنفيذي و (7) طلبات اخلاء سبيل، وقد تم فصلها جميعها في محكمة النقض.

البيان	العدد
عدد الطلبات الجزائية المقدمة من قبل المتهمين	97
المفصول	97
المدور	0
نسبة الفصل	100%

- **الطلبات الجزائية (تعيين مرجع قضائي لتنازع الاختصاص) :**

قدمت نيابة النقض (243) طلب جزائي (تعيين مرجع قضائي لتنازع الاختصاص) و (8) طلبات إعادة نظر على قرار افراج و (8) طلبات استشكال تنفيذي لمحكمة النقض حسب الاصول والقانون ، وقد تم فصلها جميعها .

البيان	العدد
عدد الطلبات الجزائية (تعيين مرجع قضائي لتنازع الاختصاص)	359
المفصول	359
المدور	0
نسبة الفصل	100%

كما تعاملت النيابة العامة خلال العام 2022 مع 87 طعن مدني مشتملة على طعون مدنية مقدمة من النيابة العامة ولوائح جوابية مقدمة من الجهات الطاعنة.

نيابة دعاوى الدولة

دعاوى التسوية

- **مجموع المدور والوارد** : بلغ مجموع دعاوى التسوية المدورة والواردة خلال العام (2693) دعوى .
- **الدعاوى المفصولة** : بلغت مجموع دعاوى التسوية المفصولة (624) دعوى خلال العام.
- **نسبة الدعاوى المفصولة من مجموع المدور والوارد**: بلغت نسبة دعاوى التسوية المفصولة إلى مجموع المدور والوارد (23%) .

عدد دعاوى التسوية المدورة والوارد	عدد دعاوى التسوية المفصولة	عدد دعاوى التسوية المدورة	نسبة الفصل
2693	624	2069	23%

الدعاوى التنفيذية

- **مجموع المدور والوارد** : بلغ مجموع الدعاوى التنفيذية المدورة والواردة خلال العام (9426) دعوى .
- **الدعاوى المفصولة** : بلغت مجموع الدعاوى التنفيذية المفصولة (1815) دعوى خلال العام.
- **نسبة الدعاوى المفصولة من مجموع المدور والوارد**: بلغت نسبة الدعاوى التنفيذية المفصولة إلى مجموع المدور والوارد (19%) .

عدد الدعاوى التنفيذية المدورة والوارد	عدد الدعاوى التنفيذية المفصولة	عدد الدعاوى التنفيذية المدورة	نسبة الفصل
9426	1815	7611	19%

المبالغ المالية المحصلة لصالح خزينة الدولة:

- بلغ مجموع المبالغ المحصلة والمحكوم بها لصالح خزينة الدولة خلال العام 2022.

المبالغ المالية المحصلة والمحكوم بها لصالح خزينة الدولة
(19,270,585.5) شيكل

. نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية

عدد القضايا الواردة والمفصولة في نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية:

- **مجموع المدور والوارد:** بلغ عدد قضايا الجرائم الاقتصادية المدورة والواردة إلى النيابة العامة (1297) قضية خلال العام.
- **القضايا المفصولة:** بلغت مجموع القضايا المفصولة خلال العام (1113) قضية.
- **نسبة القضايا المفصولة من مجموع المدور والوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدور والوارد (86%) .

القضايا التحقيقية و المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية حسب النيابة الجزئية ، 2022

النيابات الجزئية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
رام الله / مكتب النائب العام	156	268	424	329	95	78%
نابلس	54	159	213	186	27	87%
جنين	16	90	106	93	13	88%
طولكرم	2	48	50	48	2	96%
قلقيلية	4	46	50	50	0	100%
سلفيت	4	37	41	40	1	98%
الخليل	12	63	75	53	22	71%
حلحول	1	26	27	26	1	96%
بيت لحم	17	118	135	121	14	90%
طوباس	0	53	53	53	0	100%
أريحا	4	29	33	30	3	91%
يطا	1	43	44	43	1	98%
دورا	5	41	46	41	5	89%
المجموع	276	1021	1297	1113	184	86%

قضايا نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضايا

- **قضايا الجنح** : بلغ عدد قضايا الجنح الواردة لنيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية خلال العام 2022 (849) قضية، أي بنسبة (83%) من إجمالي الوارد خلال العام 2022، حيث تشكل قضايا الجنح الأعلى نسبة من إجمالي الوارد.
- **قضايا الجنايات:** بلغ عدد قضايا الجنايات الواردة لنيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية خلال العام 2022 (171) قضية أي بنسبة (17%) من إجمالي الوارد .

عدد القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية حسب الوصف الجرمي، 2022

الوصف الجرمي	المدور من السنوات السابقة	الوارد السنوي	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد	نسبة الوراد من المجموع الكلي للوارد
جنحة	223	849	1072	927	145	86%	83%
جناية	52	171	223	184	39	83%	17%
مخالفات	1	1	2	2	0	100%	0%
المجموع	276	1021	1297	1113	184	86%	100%

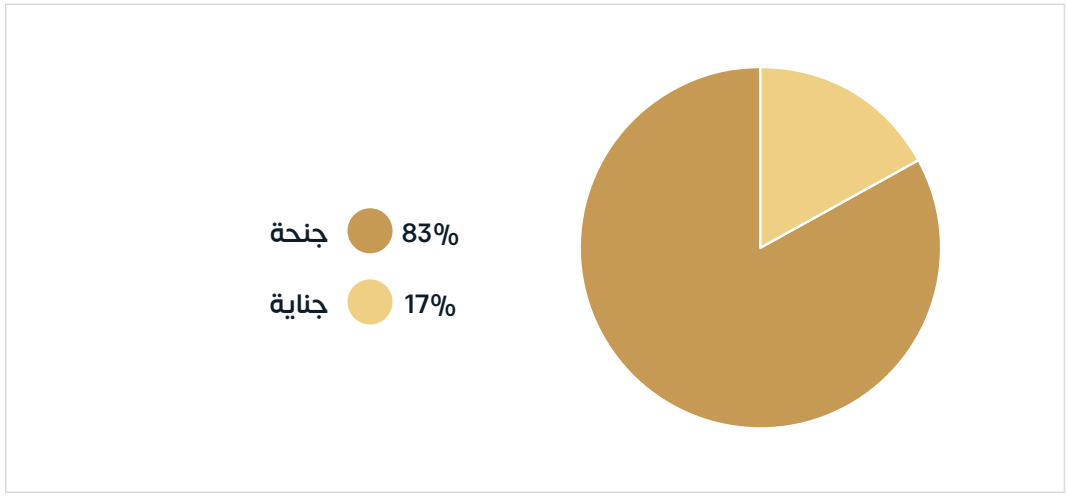

نسبة الوارد من قضايا الجرائم الاقتصادية حسب الوصف الجرمي

- **ابـرز قضايـا الجرائـم الاقتصاديـة الـوردة إلـى النيابـة العامـة حسـب التكييـف القانونـي التهمـة :**

أبرز التهم الواردة إلى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية حسب التهمة، 2022

التهمة	العدد
غسل أموال	15
تهرب ضريبي	35
غش مستهلك	185
مخالفة الأسعار	98
تداول أغذية فاسدة أو منتهية الصلاحية	117
مخالفة قانون الزراعة	309
الملكية الفكرية	3
منتجات مستوطنات	17
مخالفة التعليمات الالزامية/ المواصفات والمقاييس الفلسطينية	61
مخالفة قانون التبغ	26

نيابة حماية الأحداث

- **عدد قضايا الأحداث الواردة والمفصولة والمدورة في النيابات الجزئية 2022:**

عدد قضايا الأحداث الواردة والمفصولة و المدورة	
المدور من السنوات السابقة	200
الوارد	2082
مجموع المدور والوارد	2282
المفصول	2136
المدور للسنة اللاحقة	146
نسبة المفصول من الوارد	94%

توزيع قضايا الأحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابات الجزئية:

- **عدد القضايا الواردة:** بلغ عدد قضايا الأحداث الواردة خلال العام (2082).
- **عـدد القضايـا المفصولـة:** بلـغ مجمـوع قضايـا الأحـداث المفصولـة (2136) قضيـة مـن مجمـوع المـدور الـوارد خـلال العـام أي بنسـبة فصـل (94%).
- **المـدور للسـنة اللاحقـة:** بلـغ مجمـوع قضايـا الأحـداث المـدورة للسـنة اللاحقـة (146) قضيـة .

قضايا الأحداث المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضايا:

- **قضايـا الجنـح:** بلـغ عـدد قضايـا الأحـداث الجنـح الـواردة للنيابـة العامـة خـلال العـام (1559) قضيـة.
- **قضايـا الجنايـات:** بلـغ عـدد قضايـا الأحـداث الجنايـات الـواردة للنيابـة العامـة خـلال العـام (233) قضيـة.
- **المخالفـات:** بلـغ إجمالـي المخالفـات التـي ارتكبهـا أحـداث الـواردة للنيابـة العامـة خـلال العـام (285) مخالفـة.
- **قضايـا العـوارض:** بلـغ إجمالـي قضايـا العـوارض المسـجلة لـدى النيابـة العامـة خـلال العـام (5) قضيـة

عدد قضايا الأحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابة الجزئية، 2022

النيابة	المدور من السنوات السابقة	وارد	مجموع المدور والوارد	مفصول	نسبة المفصول من مجموع المدور الوارد	المدور للسنة اللاحقة
نيابة أحداث رام الله	22	382	404	388	96%	16
نيابة أحداث نابلس	27	362	389	366	94%	23
نيابة أحداث جنين	44	267	311	310	100%	1
نيابة أحداث بيت لحم	47	128	175	151	86%	24
نيابة أحداث دورا	9	35	44	28	64%	16
نيابة أحداث طولكرم	0	193	193	192	99%	1
نيابة أحداث قلقيلية	3	226	229	229	100%	0
نيابة أحداث أريحا	14	82	96	90	94%	6
نيابة أحداث طوباس	1	99	100	92	92%	8
نيابة أحداث سلفيت	1	104	105	105	100%	0
نيابة أحداث حلحول	9	60	69	59	86%	10
نيابة أحداث الخليل	22	110	132	95	72%	37
نيابة أحداث يطا	1	34	35	31	89%	4
المجموع	200	2082	2282	2136	94%	149

• ابرز التهم المتعلقة بقضايا الأحداث :

ابرز التهم المتعلقة بقضايا الأحداث للعام 2022 التي سجلت على سجل نيابة حماية الأحداث :

التهمة	العدد
إيذاء بسيط	379
إيذاء بليغ	80
شروع بالقتل	15
سرقة	301
تهديد بإشهار سلاح ناري	82
هتك العرض	20
حيازة سلاح ناري بدون ترخيص	56
مقاومة موظف	37
مشاجرة	32
عمل فعل منافي لحياء	26
الحاق الضرر بمال الغير	292
حوادث سير	122
تهديد	288
تعاطي و حيازة مخدرات	16
ذم و تحقير	13

تنفيذ إجراء الوساطة:

من أهم المهام التي اقرها قرار بقانون حماية الأحداث والصلاحيات الممنوحة بموجبه للنيابة العامة هو إجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث أو من يمثله.

حيث تم إجراء هذا العام (1037) وساطة في الدعاوى الجزائية المتهم فيها الأحداث، حيث استفاد من نظام الوساطة (1412) حدث من الأحداث المتهمين في الدعاوى المشار اليها، منها (40 وساطة للإناث)، و(1372 وساطة للذكور) من أصل (2295) من أطراف الدعاوى التحقيقية الواردة لمكاتب نيابة حماية الأحداث في النيابات الجزئية والمتهم فيها أحداث مرتكبي جرائم من نوع الجنح والمخالفات، ويتبين وجود زيادة ملحوظة في تفعيل وتطبيق نظام الوساطة في فلسطين من قبل أعضاء نيابة حماية الأحداث، فقد بلغت نسبة إجراء الوساطة من مجموع الملفات المدورة والواردة خلال العام 2022 ما نسبته (61%) من إجمالي الأحداث المتهمين في الدعاوى.

عدد تنفيذات إجراء الوساطة حسب النيابات الجزئية، 2022

النيابات الجزئية	تنفيذ إجراء الوساطة
نيابة أحداث أريحا	48
نيابة أحداث الخليل	59
نيابة أحداث بيت لحم	58
نيابة أحداث جنين	139
نيابة أحداث حلحول	26
نيابة أحداث دورا	8
نيابة أحداث رام الله	148
نيابة أحداث سلفيت	76
نيابة أحداث طوباس	46
نيابة أحداث طولكرم	127
نيابة أحداث قلقيلية	114
نيابة أحداث نابلس	169
نيابة أحداث يطا	19
المجموع	1037

عدد القيود المسجلة لدى النيابة العامة:

اتخذت نيابة الأحداث إجراءات لحماية للأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف والخطر المحرف، المهدد لحياتهم للعام 2022:

عدد القيود المسجلة لدى النيابة العامة للعام 2022

النيابة	عدد القيود
نيابة الأحداث/ مكتب النائب العام	28
نيابة أحداث أريحا	9
نيابة أحداث الخليل	10
نيابة أحداث بيت لحم	5
نيابة أحداث جنين	20
نيابة أحداث حلحول	2
نيابة أحداث دورا	1
نيابة أحداث رام الله	25
نيابة أحداث سلفيت	20
نيابة أحداث طوباس	15
نيابة أحداث طولكرم	20
نيابة أحداث قلقيلية	14
نيابة أحداث يطا	1
نيابة أحداث نابلس	32
المجموع	202

عدد قضايا الأحداث التي تم إحالتها لمحاكم الأحداث

بلغ مجموع قضايا الأحداث التي تم إحالتها لمحاكم الأحداث خلال العام موزعة حسب النيابة، التي كان مجموعها (816) قضية.

عدد قضايا الأحداث التي تم إحالتها لمحاكم الأحداث حسب النيابة، 2022

النيابة	العدد
نيابة أحداث أريحا	26
نيابة أحداث الخليل	25
نيابة أحداث بيت لحم	48
نيابة أحداث جنين	104
نيابة أحداث حلحول	20
نيابة أحداث دورا	11
نيابة أحداث رام الله	199
نيابة أحداث سلفيت	25
نيابة أحداث طوباس	42
نيابة أحداث طولكرم	53
نيابة أحداث قلقيلية	83
نيابة أحداث نابلس	169
نيابة أحداث يطا	11
المجموع	816

. نيابة جرائم الفساد:

بلغ عدد قضايا جرائم الفساد المدورة والواردة لنيابة جرائم الفساد خلال العام 309)) قضية، وتم فصل (47) قضية أي بنسبة فصل (15%) من إجمالي القضايا الواردة والمدورة، منها (31) قضية تم إحالتها للمحكمة المختصة و (11) قضية تم حفظها لعدم وجود جريمة أو لعدم وجود بينة، وتم احالة قضيتين لنيابة اخرى لعدم الاختصاص، وننوه هنا انه تم ضم (3) قضايا لقضايا اخرى منهم واحدة لازالت قيد التحقيق وقضية تم حفظها وقضية تم احالتها لمحكمة الفساد.

**حيث صدر خلال العام (13) حكم منهم (6) إدانة و (6) براءة، (1) انقضاء الدعوى .

عدد قضايا جرائم الفساد الواردة والمفصولة والمدورة، 2022

المدور السابق	الوارد	مجموع المدور والوارد	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة	نسبة المفصول من الوارد
218	91	309	47	262	15%

عدد القضايا الواردة لنيابة جرائم الفساد حسب القطاعات :

في العام 2022 ورد إلى نيابة جرائم الفساد (91) ملف .

عدد القضايا الواردة لنيابة جرائم الفساد حسب القطاعات، 2022

القطاع	العدد
قطاع عام	59
هيئات و لجان محلية	16
اتحادات ونقابات	2
جمعيات	9
مؤسسة تقدم خدمة عامة	1
شركة مساهمة عامة تساهم فيها الدولة	2
خبراء ومخمنين	2
المجموع	91

المتهمين في قضايا جرائم الفساد:

بلغ عدد المتهمين في قضايا جرائم الفساد خلال العام (149) متهم ، حيث شكلت نسبة المتهمين الذكور من إجمالي المتهمين (89%) وشكلت نسبة الإناث (11%)

عدد المتهمين في قضايا جرائم الفساد حسب الجنس، 2022

الجنس	ذكر	أنثى
العدد	132	17
المجموع	149	

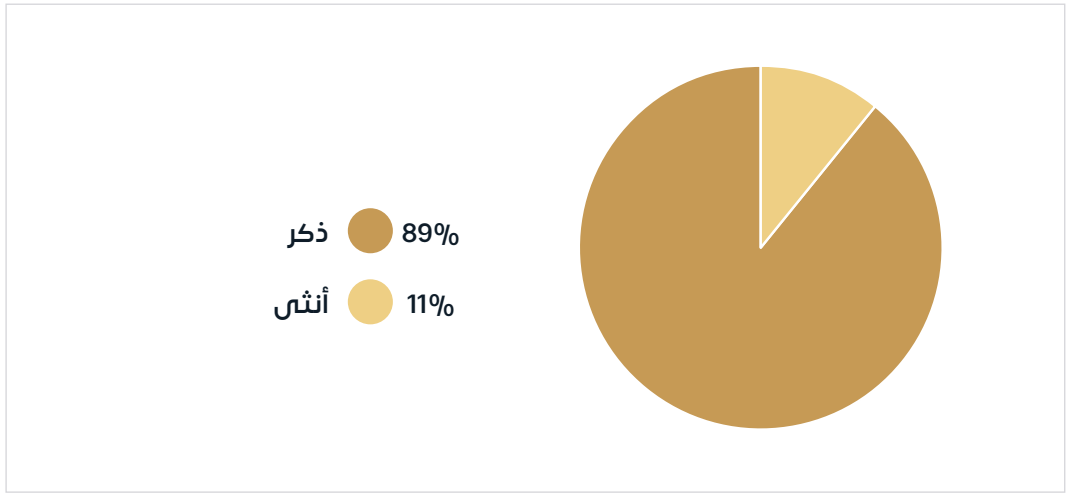

التوزيع النسبي للمتهمين في جرائم الفساد حسب الجنس، 2022

القضايا الواردة لنيابة جرائم الفساد خلال العام 2022 حسب التكييف القانوني للتهمة:

ووفقاً لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته والذي نص على الجرائم التي تعتبر فساداً لغايات تصنيف أحكامه وتبعاً لذلك فقد كان توزيع الجرائم حسب التكييف القانوني للتهمة التي جرى التحقيق بها لدى نيابة مكافحة جرائم الفساد خلال العام 2022، كالتالي:

عدد القضايا الواردة لنيابة جرائم الفساد حسب التكييف القانوني للتهمة، 2022

موضوع القضية	العدد
إساءة الائتمان	21
استثمار وظيفي	4
التزوير	30
الاختلاس	7
الكسب غير المشروع	7
الرشوة	8
إساءة استعمال السلطة	20
مصدقات كاذبة	8
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية	12
الحصول على منفعة شخصية	4
استعمال مستند مزور	9
غسل الأموال	4
تضارب مصالح	5
المتاجرة بالنفوذ	2
الاتجار الغير مشروع	1
المجموع	142

• نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي

• إدارة التعاون الدولي:

بلغ عدد طلبات التعاون القضائي الدولي الصادرة خلال العام (38) طلب تعاون منها (30) طلب وارد من دائرة الجرائم الإلكترونية في الشرطة بواسطة نيابة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و(3) طلبات واردة من مكتب النائب العام و(5) طلبات واردة من النيابات الجزئية مع العلم أنه تم إنجاز كافة تلك الطلبات. حيث ورد (32) طلب متعلق بجرائم إلكترونية و(6) طلب متعلق بجرائم واقعة على الأشخاص أو الأموال، والجدول أدناه يبين عدد الطلبات الواردة:

طلبات التعاون القضائي الدولي الواردة			التكييف القانوني للتهمة		العدد	الجنس		
الجهة الوارد منها الطلب	وارد 2022	المنجز	جرائم إلكترونية	الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال		ذكر	أنثى	هيئات معنوية
دائرة الجرائم الإلكترونية في الشرطة بواسطة نيابة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	30	30	30	0	30	13	12	5
طلبات واردة من مكتب النائب العام	3	3	1	2	3	2	0	1
طلبات واردة من النيابات الجزئية	5	5	1	4	5	3	0	2
المجموع	38	38	32	6	38	18	12	8

عدد طلبات التعاون (الرسائل) الصادرة والواردة من المكتب المركزي الوطني "إنتربول فلسطين":

يبين الجدول ادناه عدد الطلبات الصادرة والواردة من الإنتربول خلال العام موزعة حسب الدولة الوارد منها الطلب حيث بلغ المجموع الكلي للطلبات خلال العام (47) موزعة كالتالي: عدد الطلبات الصادرة إلى الإنتربول خلال العام 2022 بلغ (12) طلب وعدد الطلبات الواردة من الانتربول لنيابة التعاون الدولي هو (35) طلب:

عدد الطلبات الصادرة والواردة من الإنتربول حسب الدولة، 2022

الدولة	الصادر	الوارد	المجموع
جمهورية مصر العربية	1	2	3
جمهورية تركيا	1	1	2
الولايات المتحدة الأمريكية	2	2	4
المملكة الأردنية الهاشمية	2	21	23
جمهورية مالي	1	1	2
جمهورية اندونيسيا	2	2	4
شمال قبرص التركية	1	1	2
جمهورية بنما	0	1	1
الجمهورية اللبنانية	1	0	1
المملكة المتحدة	1	2	3
مملكة هولندا	0	1	1
المملكة السويدية	0	1	1
المجموع	12	35	47

طلبات التوقيف المؤقت والنشرات (أوامر القبض الدولية) الصادرة والواردة لنيابة التعاون الدولي:

• طلبات التوقيف المؤقت والنشرات (أوامر القبض الدولية) الصادرة:

تبين الجداول أدناه عدد طلبات التوقيف المؤقت والنشرات الصادرة والواردة موزعة حسب الجهة الوارد منها الطلب، حيث بلغ عدد طلبات التوقيف المؤقت والنشرات الصادرة من دولة فلسطين خلال العام 2022 (38) طلب موزعة حسب النوع والجهة الوارد منها الطلب:

طلبات توقيف مؤقت/ نشرات (الصادرة) ، 2022

الجهة الوارد منها الطلب	طلبات توقيف مؤقت/ نشرات				عدد الطلبات الصادرة
	طلب توقيف مؤقت	نشرة حمراء	نشرة صفراء	امر قبض دولي	
مكتب النائب العام	7	4	0	2	13
النيابات الجزئية	3	11	4	1	19
دائرة الجرائم الإلكترونية في الشرطة بواسطة نيابة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4	1	0	1	6
المجموع	14	16	4	4	38

• طلبات التوقيف المؤقت والنشرات (أوامر القبض الدولية) الواردة:

بلغ عدد طلبات التوقيف المؤقت والنشرات الواردة إلى دولة فلسطين خلال العام (7) طلب موزعة حسب النوع والجهة الوارد منها الطلب:

طلبات توقيف مؤقت/ نشرات (الواردة)، 2022

الدولة	طلبات توقيف مؤقت/ نشرات				عدد الطلبات الواردة
	طلب توقيف مؤقت	نشرة حمراء	نشرة صفراء	تعميم	
المملكة الأردنية الهاشمية	4	1	0	0	5
سلطنة عمان	1	0	0	0	1
المملكة السويدية	0	0	0	1	1
المجموع	5	1	0	1	7

• طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الصادرة/ الواردة:

بلغ مجموع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الصادرة/ الواردة (50) طلب، منها طلبات المساعدة القانونية الواردة (12) بينما بلغت عدد طلبات المساعدة القانونية الصادرة (38) طلب.

طلبات المساعدة القانونية الصادرة والواردة:

- **طلبات المساعدة القانونية الصادرة:**

يبيـن الجـدول ادنـاه عـدد طلبـات المسـاعدة القانونيـة الصـادرة موزعـة حسـب الدولـة المرسـل اليهـا:

طلبات المساعدة القانونية الصادرة حسب الدول المرسل إليها، 2022

اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	11
الجمهورية التركية	5
جمهورية مصر العربية	5
المملكة المغربية	1
الإمارات العربية المتحدة	3
الجمهورية اللبنانية	1
دولة الكويت	1
المملكة العربية السعودية	2
ألمانيا الاتحادية	2
المملكة البريطانية	1
جمهورية روسيا الاتحادية	1
الجمهورية السنغافورية	2
جمهورية الجزائر الشعبية	1
الجمهورية العراقية	1
جمهورية العربية السورية	1
المجموع	38

طلبات المساعدة القانونية الواردة:

يبيـن الجـدول ادنـاه عـدد طلبـات المسـاعدة القانونيـة الـواردة موزعـة حسـب الدولـة المرسـل منهـا :

طلبات المساعدة القانونية الواردة حسب الدول المرسل منها، 2022

اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	9
هنغاريا	1
الجمهورية البولندية	1
مملكة بلجيكا	1
المجموع	12

طلبات تسليم المجرمين الصادرة والواردة:

بلـغ عـدد طلبـات تسـليم المجرميـن الصـادرة والـواردة الكلـي خـلال العـام 2022 (15) طلـب منهـا طلـب تسـليم مجرميـن وارد مـن المملكـة الأردنيـة الهاشـمية بتهمـة إصـدار شـيك بـدون رصيـد و(14) طلـب صـادر.

طلبات تسليم المجرمين الواردة حسب الدول المرسلة منها طلبات التسليم، 2022

الدولة	التهمة	الجنس
المملكة الأردنية الهاشمية	الذم بواسطة النشر عبر وسائل تكنولوجيا المعلومات	ذكر
المملكة الأردنية الهاشمية	ابتزاز إلكتروني	ذكر
المملكة الأردنية الهاشمية	تزوير شيك	ذكر
الجمهورية التركية	تزوير و استعمال مستند رسمي مزور	ذكر
المملكة الأردنية الهاشمية	تزوير و استعمال مستند مزور و غسل الأموال	ذكر
المملكة الأردنية الهاشمية	تزوير و استعمال مستند مزور و غسل الأموال	ذكر
الجمهورية الإيطالية	تزوير و استعمال مستند مزور و غسل الأموال	ذكر
المملكة الأردنية الهاشمية	تزوير و استعمال مستند مزور و الاحتيال	ذكر
المملكة الأردنية الهاشمية	التزوير في اوراق رسمية	ذكر
المملكة الأردنية الهاشمية	ابتزاز إلكتروني	ذكر
الجمهورية التونسية	ابتزاز إلكتروني	أنثى
المملكة الأردنية الهاشمية	التعدي على ولاية قاصر	أنثى
المملكة الأردنية الهاشمية	الاتجار بالمواد المخدرة	ذكر
المملكة الأردنية الهاشمية	التعدي على ولاية قاصر	أنثى
مجموع طلبات التسليم الواردة		14

نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

. عدد قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المدورة والواردة للنيابة المتخصصة، 2022:

بلغ عدد قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المدورة والواردة للنيابة المتخصصة خلال العام (1429) قضية، وبنسبة فصل بلغت (95%)، حيث تم إحالة (1245) قضية للمحاكم المختصة بنسبة إحالة (92%)، وتم حفظ (109) ملف بنسبة (8%)، وبلغ المدور للعام اللاحق (75) قضية:

مجموع الوارد والمدور	المفصول		نسبة المفصول من مجموع الوارد والمدور	المدور للسنة اللاحقة
	محال محكمة	حفظ		
1429	1245	109	95%	75

. تصنيف قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة والمفصولة والمدورة حسب نوع القضية:

بلغت نسبة قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجنحوية الواردة للنيابة المتخصصة خلال العام (99%) من الوارد، فيما بلغت نسبة قضايا الجنايات في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة (1%)، والجدول ادناه يبين تصنيف هذه القضايا الواردة والمفصولة والمدورة حسب نوع القضية:

السنة	الوصف الجرمي	المدور السابق	الوارد السنوي	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الوارد من (الجنح ،الجنايات، المخالفات، العوارض) من المجموع الكلي للوارد والمدور
2022	جنحة	85	1324	1409	1344	65	99%
	جناية	10	10	20	10	10	1%
	المجموع	95	1334	1429	1354	75	100%

- **قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام 2022 موزعة حسب النيابة الجزئية:**

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام موزعة حسب النيابة الجزئية والتي تولى أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتخصصة فيها إجراءات التحقيق والاتهام فيها:

النيابات الجزئية	المدور السابق	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة المفصول من الوارد
رام الله	13	253	266	243	23	91%
نابلس	40	269	309	288	21	93%
جنين	9	156	165	164	1	99%
طولكرم	1	97	98	96	2	98%
قلقيلية	0	82	82	82	0	100%
سلفيت	1	69	70	70	0	100%
الخليل	11	89	100	83	17	83%
حلحول	0	26	26	25	1	96%
بيت لحم	5	65	70	66	4	94%
طوباس	5	72	77	76	1	99%
أريحا	5	92	97	93	4	96%
يطا	2	24	26	26	0	100%
دورا	3	40	43	42	1	98%
المجموع	95	1334	1429	1354	75	95%

- **نسبة المشتكين في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام 2022:**

بلغت نسبة المشتكين الذكور في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام (62%) مشتكي فيما بلغت نسبة الإناث المشتكيات في هذا النوع من الجرائم (37%) فيما بلغت نسبة الأشخاص الاعتباريين المشتكين (1%):

الجنس	ذكور	اناث	شخص اعتباري
عدد المشتكين في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	787	468	12
مجموع المشتكين	1267		

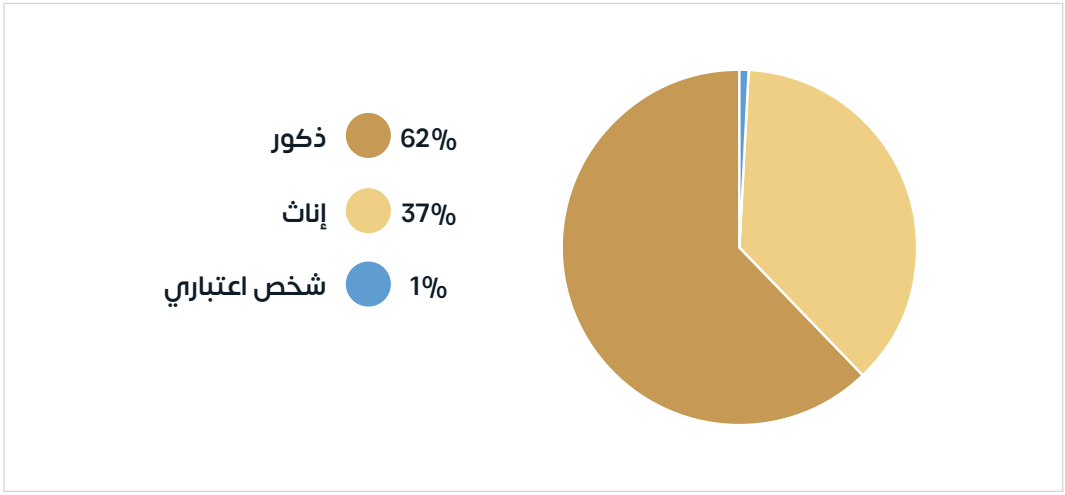

نسبة المشتكين في قضايا الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- **الجرائم الإلكترونية الواردة حسب التكييف القانوني:**

يبين الجدول ادناه أبرز التهم التي تم تكييفها في الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الواردة للنيابة المتخصصة:

التكييف القانوني للتهمة	العدد
الابتزاز الإلكتروني	206
الذم والقدح والتشهير بواسطة الوسائل الإلكترونية	437
التهديد باستعمال الوسائل الإلكترونية والتهديد عبر الهاتف	1060

- **الاحتياجات الإلكترونية:**

بلغ عدد الاحتياجات الإلكترونية الواردة إلى نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام (9026) احتياج وتشمل هذه الاحتياجات (شركات الاتصالات المحلية ومزودي خدمة الإنترنت، الطلبات المحالة إلى المختبر الجنائي - وحدة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الشرطة).

نيابة مكافحة الجرائم المرورية:

- **عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2022:**
- **مجموع المدور والوارد:** بلغ مجموع قضايا الجرائم المرورية المدورة و الواردة للنيابة العامة خلال العام (6241) قضية .
- **مجموع المفصول:** بلغ مجموع قضايا الجرائم المرورية المفصولة خلال العام (6229) قضية.
- **المدور للسنة اللاحقة:** بلغ عدد قضايا الجرائم المرورية المدورة للعام اللاحق (12) قضية.
- **نسبة المفصول من الوارد:** بلغت نسبة الفصل في قضايا الجرائم المرورية خلال العام (99.8%).

عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2022

نيابة مكافحة الجرائم المرورية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
	10	6231	6241	6229	12
نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد					99.8%

عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2022 حسب النيابة الجزائية:

النيابات الجزئية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
رام الله	1	897	898	897	1	100%
نابلس	3	1505	1508	1505	3	100%
جنين	5	668	673	673	0	100%
طولكرم	0	483	483	483	0	100%
قلقيلية	0	152	152	151	1	99%
سلفيت	0	215	215	215	0	100%
الخليل	0	757	757	757	0	100%
حلحول	0	204	204	203	1	100%
بيت لحم	0	639	639	636	3	100%
طوباس	1	178	179	179	0	100%
أريحا	0	202	202	202	0	100%
يطا	0	90	90	90	0	100%
دورا	0	241	241	238	3	99%
المجموع	10	6231	6241	6229	12	99.8%

نيابة حماية الأسرة من العنف:

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لنيابة حماية الأسرة من العنف:

- **القضايا المدور من السنة السابقة:** بلغ عدد قضايا نيابة حماية الأسرة من العنف المدورة من السنة السابقة (111) قضية خلال العام 2022.
- القضايا الواردة: بلغ عدد القضايا التحقيقية الواردة خلال العام 2022 (1419) قضية
- **مجموع المدور والوارد:** بلغ المجموع الكلي للقضايا المدورة والواردة لنيابة حماية الأسرة من العنف (1530) قضية .
- **القضايا المفصولة:** بلغ عدد القضايا المفصولة (1445) قضية، حيث بلغت نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد خلال العام (94%) .

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة حماية الأسرة من العنف حسب النيابة الجزئية، 2022

النيابات الجزئية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
رام الله	16	295	311	301	10	97%
نابلس	37	154	191	182	9	95%
جنين	8	166	174	173	1	99%
طولكرم	0	107	107	106	1	99%
قلقيلية	3	91	94	92	2	98%
سلفيت	0	74	74	74	0	100%
الخليل	30	83	113	76	37	67%
حلحول	2	55	57	57	0	100%
بيت لحم	3	165	168	158	10	94%
طوباس	4	60	64	61	3	95%
أريحا	6	84	90	84	6	93%
يطا	0	41	41	39	2	95%
دورا	2	44	46	42	4	91%
المجموع	111	1419	1530	1445	85	94%

• قضايا نيابة حماية الأسرة من العنف موزعة حسب الوصف الجرمي:

بلغ مجموع القضايا الواردة لنيابة حماية الأسرة من العنف خلال العام (1419) شكلت قضايا الجنح ما نسبته (80%) ، فيما بلغت نسبة قضايا الجنايات (5%) و نسبة العوارض (14%) من المجموع الكلي لوارد النيابة المختصة خلال العام .

حسب ما هو موضح في الجدول ادناه كما ويوضح الجدول عدد القضايا المفصولة والمدورة حسب الوصف الجرمي لكل منها (جنحة ، جناية ، مخالفات ، عوارض) :

السنة	الوصف الجرمي	المدور السابق	الوارد السنوي	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الوراد من (الجنح، الجنايات، المخالفات، العوارض)من المجموع الكلي للوارد
2022	جنحة	42	1138	1180	1155	25	80%
	جناية	21	76	97	78	19	5%
	عوارض	48	205	253	212	41	14%
	المجموع	111	1419	1530	1445	85	100%

• ابرز التهم التي تم تكييفها في قضايا نيابة حماية الأسرة من العنف الواردة للنيابة العامة خلال العام 2022:

نيابة حماية الأسرة من العنف تتعامل مع جميع الجرائم المرتكبة داخل نطاق الأسرة، حيث قامت نيابة حماية الأسرة من العنف برصد مجموعة من القضايا فيما يتعلق بالاعتداءات الجنسية وقضايا أخرى حسب التهمة وفيما يلي ابرز القضايا الواردة لنيابة حماية الأسرة من العنف

أبرز قضايا نيابة حماية الأسرة من العنف حسب النيابة والتهمة، 2022

النيابة	الزنا	اغتصاب	هتك العرض	افعال منافية للحياء	فض غشاء البكارة	اجهاض	افساد الرابطة الزوجية	السفاح	التعدي على حراسة قاصر	عدم المحافظة على الأطفال
رام الله	1	8	22	46	2	1	24	1	7	4
نابلس	1	6	19	43	0	1	7	0	3	1
طولكرم	0	3	9	15	0	0	5	0	2	0
قلقيلية	0	0	6	26	0	0	8	0	0	0
جنين	0	0	3	18	0	1	7	0	2	0
سلفيت	0	0	4	13	0	1	8	0	0	0
طوباس	0	0	2	4	0	0	1	0	0	0
أريحا	0	5	8	13	0	0	3	0	0	0
بيت لحم	0	3	7	21	3	2	0	0	1	1
الخليل	0	0	3	4	0	7	0	0	3	3
دورا	0	1	1	0	0	0	0	0	4	0
حلحول	0	0	0	0	0	2	0	0	1	0
يطا	0	1	1	2	0	7	0	0	2	1
المجموع	2	27	85	205	5	22	63	1	25	10

نيابة الهيئات المحلية:

- **القضايا الواردة والمفصولة والمدورة لنيابة الهيئات المحلية موزعة حسب النيابات الجزئية للعام 2022:**
- **عدد القضايا الواردة:** بلغ عدد قضايا نيابة الهيئات المحلية الواردة خلال العام (746).
- **عدد القضايا المفصولة:** بلغ مجموع قضايا نيابة الهيئات المحلية المفصولة (746) قضية من مجموع الوارد خلال العام أي بنسبة فصل (100%) .

عدد قضايا نيابة الهيئات المحلية الواردة والمفصولة والمدورة موزعة حسب النيابة الجزئية، 2022

النيابة	الوارد	المفصول	المدور
رام الله	35	35	0
جنين	171	171	0
طولكرم	77	77	0
نابلس	296	296	0
بيت لحم	29	29	0
قلقيلية	40	40	0
طوباس	5	5	0
سلفيت	0	0	0
أريحا	65	65	0
الخليل	12	12	0
حلحول	9	9	0
دورا	4	4	0
يطا	3	3	0
المجموع	746	746	0

الموارد البشرية:

1.1 عدد أعضاء النيابة العامة حسب المسمى الوظيفي والجنس.:

بلغ عدد أعضاء النيابة العامة (152) عضو خلال العام، حيث تشكل نسبة أعضاء النيابة العامة الإناث (24%) بينما بلغت نسبة أعضاء النيابة العامة الذكور (76%)

المسمى الوظيفي	ذكور	إناث	المجموع	نسبة أعضاء النيابة العامة حسب الجنس والمسمى الوظيفي	
				نسبة الإناث	نسبة الذكور
النائب العام	1	0	1	0%	1%
مساعد النائب العام	5	0	5	0%	3%
رئيس نيابة	50	12	62	19%	81%
وكيل نيابة	53	20	73	27%	73%
معاون نيابة	6	5	11	45%	55%
المجموع	115	37	152	24%	76%

2.2. عدد موظفي النيابة العامة حسب الجنس

بلغ عدد موظفي النيابة العامة خلال العام (260) موظف حيث تشكل نسبة الإناث العاملات في النيابة العامة (47%) ونسبة الذكور (53%).

توزيع موظفي النيابة العامة حسب مكان العمل الحالي والجنس، 2022

مكان العمل الحالي	ذكور	اناث
مكتب النائب العام		
مكتب النائب العام	1	3
ديوان مكتب النائب العام	1	5
مكتب النائب العام المساعد	2	1
المكتب الفني	1	6
حقوق الانسان	1	0
نيابة النقض	1	0
نيابة دعاوى الحكومة	4	0
نيابة العليا والدستورية	0	1
نيابة الاستئناف	1	2
نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	5	3
دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية	0	1
نيابة الجرائم الالكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1	3
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	1	5
نيابة المرو ر	1	0
نيابة الاحداث	1	2
الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية	10	7
إدارة تكنولوجيا المعلومات	7	1
دائرة النوع الاجتماعي	0	1
نيابة حماية الاسرة	0	1
الإدارة العامة للتفتيش والدعم الفني	1	2
المكتب الإعلامي والعلاقات العامة العلاقات الدولية	1	1
نيابة التعاون القضائي الدولي والجرائم الدولية	1	1
نيابة الهيئات المحلية	1	0
الرقابة المالية والإدارية	1	0
وحدة الرقابة المالية والإدارية	1	0
المكتبة	0	1
نيابة جرائم الفساد	0	5
مجموع موظفي مكتب النائب العام	44	52

مكان العمل الحالي	ذكور	اناث
النيابات الجزئية		
نيابة أريحا	3	7
نيابة الخليل	7	10
نيابة بيت لحم	3	10
نيابة جنين	9	9
نيابة حلحول	3	3
نيابة دورا	6	2
نيابة رام الله	10	12
نيابة سلفيت	4	4
نيابة طوباس	4	5
نيابة طولكرم	10	5
نيابة قلقيلية	5	5
نيابة نابلس	10	13
نيابة يطا	3	2
مجموع موظفي النيابات الجزئية	77	87
مجموع الموظفين الكلي	121	139
نسبة الإناث من المجموع الكلي		53%
نسبة الذكور من المجموع الكلي		47%